جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعه القادسية

كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفيه

القطاع المصرفي العراقي ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مابعد عام 2003

بحث مقدم إلى

مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعه القادسية وهوجزء من متطلبات نيل الماجستير في العلوم المالية والمصرفيه

من قبل الطالبه

جنان محمد خضير

باشراف الاستاذ المساعد الدكتور

محمد نعمة الزبيدي

1442هـ 2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

سورة البقرة الاية 32

الاهداء

الى وطني الحبيب العراق حباً ووفاءً وفخراً...

الى روح والدي الطاهرة رحمه الله شوقاً وحنيناً ....

الى والدتي الغاليه اطال الله في عمرها وامدها بالصحة

والعافيه احتراماً وتقديراً....

الى اخوتي و اخواتي الاعزاء امتناناً واعتزازاً ....

الى اساتذتي وكل من قدم لي يد العون لاكمال هذا البحث ...

الى كل من دعا لي في ظهر الغيب ....

الى كل من يفرح لفرحي .... ويسعد لنجاحي ....

أليهم جميعا اهدي هذا البحث المتواضع

الباحثة

شكر وامتنان

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك اشكره واحمده الذي مكنني من انجاز هذا البحث ...

لا يسعني في هذا المقام الا ان اتقدم بجزيل الشكر والعرفان للاستاذ المساعد الدكتور (**محمد نعمة الزبيدي**) الذي اشرف على هذا البحث كل الشكر على تقديم النصيحة وكان له الفضل الكبير بتوجيهاته وارشاداته وملاحظاته في اتمام هذا البحث ، كما اتقدم بالشكر والامتنان الى رئيس واعضاء لجنة المناقشة الافاضل على تفظلهم بقبول قراءة ومناقشة هذا البحث المتواضع ، كما اتقدم بالشكر والنقدير للاساتذة المقوم العلمي والمدقق اللغوي على جهودهم في اظهار البحث بشكله النهائي علميا ولغويا ، واتقدم بخالص الشكر والامتنان الى جميع اساتذة كلية الادارة والاقتصاد واخص بالذكر الاستاذ الدكتور(**سوسن كريم الجبوري**) عميد الكلية والى السيد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفيه الاستاذ مساعد الدكتور (**باسم عباس كريدي**) ،,واتقدم بخالص الشكر والتقدير الى كافة اساتذتي الذين كان لهم معروف كبير في الوصول الى ما انا علية اليوم، كما اتقدم بالشكر والامتنان الى من قدم لي الدعم بكافة اشكاله او المشورة واسهم في انجاح هذا البحث .

الباحثة

يهدف البحث الى بيان هل للقطاع المصرفي العراقي دور في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة حيث يعد القطاع المصرفي العراقي ركيزة الاساسية في نمو الاقتصاد العراقي وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ويتكون القطاع المصرفي من المصارف (الحكومية 7 مصارف) (التجارية 24 مصرف) (الاسلامية 24 مصرف) (الانبية اسلامية2 مصرف) (اجنبية تجارية 16مصرف) ويهدف البحث الى استعراض واقع القطاع المصرفي العراقي وبيان مؤشراته وامكانية النهوض بواقعة والتاطير النظري والمفاهيمي للاستثمارات الاجنبية المباشرة واستعراض واقعها ومؤشراتها ومعرفة العلاقة بين عمل القطاع المصرفي العراقي والمساهمة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .واعتمد البحث على فرضتين هما الاولى (ليس للقطاع المصرفي العراقي دورفي جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة؟) (والثانية ليس للمؤسرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق انعكاس للعمل القطاع المصرفي؟). واعتمدت منهجية البحث على الاسلوب الاستقرائي والتحليلي واستعراض وتحليل المؤشرات والبيانات المتوفرة بهذا الشان للوقوف على العلاقة بين عمل القطاع المصرفي وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة . وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات هي :

1- العمل على ايجاد بيئة تشريعية مصرفية تمنح القطاع المصرفي العراقي حرية العمال والتطوير تنسجم مع التطور الخارجي الاقتصادي المالي.

2- ان للصراف الالي دورا ملحوظا في تطور القطاع المصرفي العراقي اذ بلغ عدد الصراف الالي (700) صراف في عام (2019).

اما اهم التوصيات التي خرج بها البحث فهي :

1- ضرورة اعادة النظر في عمل القطاع المصرفي العراقي وذلك لدعم الاقتصاد العراقي ودفع عجلة التقدم والازدهار وتحقيق كفاية اقتصادية.

2- التعاون فيما بين المصارف العراقية والمصارف العالمية ذات الأهداف المشتركة خارج الدولة من(أجل تقديم خدمات مصرفية دولية متكاملة وزيادة نسبة جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة).

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
1	الاية القرانية	ا
2	الاهداء	ب
3	الشكر والامتنان	ت
4	المستخلص	ث
5	قائمة االمحتويات	ج- ح
6	قائمة الجداول	ح
7	قائمة الاشكال	خ
8	المقدمة	د
	الفصل الاول منهجية البحث وبعض والدراسات السابقة	
9	المبحث الاول : منهجية البحث	2-1
10	اولاً: هدف البحث	1
11	ثانياً: مشكلة البحث	1
12	ثالثاً : اهمية البحث	1
13	رابعاً : فرضية البحث	1
14	خامساً : منهج البحث	2
15	سادساً: حدود البحث	2
17	المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة	6-3
18	اولاً : الدراسات المحلية	4-3
19	ثانياً : الدراسات العربية	5-4
20	ثالثاً : الدراسات الاجنبية	6-5
21	رابعاً : مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	7
	الفصل الثاني: الجانب النظري والمفاهيمي للقطاع المصرفي العراقي والاستثمارات الاجنبية المباشرة	
22	تمهيد	8
	المبحث الاول: الجانب المفاهيمي للقطاع المصرفي العراقي	
23	اولاً: مفهوم القطاع المصرفي العراقي	9
24	ثانيا: عمل القطاع المصرفي العراقي العراقي	14-10
25	ثالثا : اهمية القطاع المصرفي العراقي	15-14
26	رابعا : وظائف القطاع المصرفي العراقي	16-15
27	خامسا: خصائص القطاع المصرفي العراقي	16
	المبحث الثاني : الاستثمارات الاجنبية المباشرة	
28	اولاً: مفهوم وانواع واهمية ومكونات الاستثمارات الاجنبية المباشرة	23-18
29	1- مفهوم الاستثمارات الاجنبية المباشرة	18
30	2- انواع الاستثمارات الاجنبية المباشرة	20-18
31	3- اهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة	22-20
32	4- مكونات بيانات الاستثمارات الاجنبية المباشرة	23-22
33	ثانياً : نظريات الاستثمارات الاجنبية المباشرة وقوانيها ومحدداتها	29-23

34	1- نظريات الاستثمارات الاجنبية المباشرة	24-23
35	2- قوانين الاستثمارات الاجنبية المباشرة	26-24
36	3- محددات الاستثمارات الاجنبية المباشرة	29-26
	المبحث الثالث : العلاقة بين القطاع المصرفي العراقي والاستثمارات الاجنبية المباشرة	
37	العلاقة بين القطاع المصرفي العراقي والاستثمارات الاجنبية المباشرة	32-30
	الفصل الثالث تحليل هيكل ومؤشرات القطاع المصرفي والاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق	
38	تمهيد	33
39	المبحث الاول : تحليل هيكل ومؤشرات القطاع المصرفي العراقي	46-34
40	المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق	57-47
41	المبحث الثالث :تحليل العلاقة بين القطاع المصرفي العراقي والاستثمارات الاجنبية المباشرة	70-58
42	الاستنتاجات والتوصيات	72-71
43	قائمة المصادر	84-73

قائمة الجداول

ت	عنوان الجدول	الصفحة
1	قوانين الاستثمار في العراق	25-24
2	هيكل القطاع المصرفي 2019	40-35
3	مؤشرات ألاتشار المصرفي والكثافة المصرفيه	42
4	الانتشار الجغرافي للمصارف لكل (1000)كم^2	44
5	الانتشار المصرفي لماكنات الصراف الالي لكل (100000)نسمة	46
6	عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين	47
7	التدفقات الاجنبية الداخله والتدفقات الاجنبية الخارجة	49-48
8	الارصدة الاجنبية الواردة والارصدة الاجنبية الصادرة	51-50
9	الدول التي استثمرت في العراق	54-52
10	الدول التي استثمر بها العراق	55-54
11	القطاعات التي تم الاستثمار فيها	56-55
12	الكثافة المصرفيةوالشمول المالي ورصيد الاستثمارات الاجنبية المباشرة	58
13	مؤشرات بعد وصول الخدمات المالية ومؤشرات قياسة	61
14	مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية ومؤشرات قياسة	62
15	مؤشرات بعد جودة الخدمات المالية ومؤشرات قياسة	65-63
16	الاستقرار الاقتصادي الكلي والموارد البشرية	66-65
17	الخدمات الالكترونية	66
18	العمق المصرفي	68

قائمة الاشكال

ت	عنوان الشكل	الصفحة
1	هيكل القطاع المصرفي	34
2	التدفقات الاجنبية الداخله والتدفقات الاجنبية الخارجة	50
3	الارصدة الاجنبية الداخله والارصدة الاجنبية الخارجة	52

Introduction المـــــــقدمـــــة

القطاع المصرفي العراقي دور كبير ومهم في الاقتصاد حيث ان قوة اي بلد تعتمد بالدرجة الاساسية على الاقتصاد وان المصارف بكل انواعها حيث يتكون القطاع المصرفي العراقي من (73مصرفاً) سواء كانت حكومية او تجارية او اسلامية او اجنبية دور في تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير البلد وذلك بما تقدمة من دعم قوي لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وقد وضع القطاع المصرفي العديد من الاصلاحات للتطورة منها (قانون غسيل الاموال ، قانون المصارف الاسلامية ، نظام المقاصة الالكترونية) . وان الاستثمارات الاجنبية المباشرة دورا في تطور البلد التي تستثمر فيه وادخال التكنولوجيا والتطور التقني والفني واستغلال أليد العامله وتدفق راس المال حيث تسهم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تطوير التنمية الاقتصادية للبلد المستثمر فيه ،وكلما كان القطاع المصرفي متطور كلما كانت عمليات الجذب اسرع واقوى ، وقام القطاع المصرفي بتطوير نفسه من خلال استخدام شبكة الانترنيت وادخال السحب والايداع الالكتروني (الصراف الالي – البطاقة الائتمانية) ان تطور أليه عمل القطاع المصرفي يسهم في تشجيع وتحفيز الاستثمارات الاجنبية المياشرة ، لذا يهدف البحث الى استعراض واقع القطاع المصرفي ومؤشراته وتناول مؤشرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق لبيان دور القطاع المصرفي العراقي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

وتناول البحث العديد من الفصول تضمن الفصل الاول مبحثين تضمن المبحث الاول منهجية البحث وتضمن المبحث الثاني بعض الدراسات السابقة واهم ماتناوله الباحثين في الدراسات المحلية والعربية والاجنبية والاختلاف مابين تلك الدراسات. و تضمن الفصل الثاني الجانب النظري والمفاهيمي للبحث اذ تضمن المبحث الاول القطاع المصرفي العراقي من حيث مفهومةوأهميته واهم الوظائف والخصائص ، وتضمن المبحث الثاني الاستثمارات الاجنبية المباشرة من حيث المفهوم والاهمية والانواع والمكونات وكذلك المحددات والنظريات فضلا عن محددات وقوانين الاستثمار في العراق، وتضمن المبحث الثالث العلاقة بين القطاع المصرفي العراقي والاستثمارات الاجنبية المباشرة. في حين ركز الفصل الثالث على تحليل هيكل القطاع المصرفي العراقي في المبحث الاول ، اما المبحث الثاني فتناول مؤشرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق ، وتفرد المبحث الثالث في تحليل العلاقة بين القطاع المصرفي العراقي والاستثمارات الاجنبية المباشرة . وتضمن البحث العديد من الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الاول

منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

المبحث الاول: منهجية البحث

المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة

المبحث الاول : منهجية البحث

يوضح هذا الفصل هوية البحث التعريفيه من خلال استعراض منهجية البحث المعتمدة لعرض مشكله البحث ومايتصل بها من المباحث الاخرى. ويستعرض جهود الباحثين الاخرين . ممن تناولوا بعضاً من الجوانب المشتركة للبحث خلال دراساتهم المحلية والعربية والاجنبية لغرض تحديد مسار البحث.

اولاً: اهداف البحث: يهدف البحث الى ماياتي:

يهدف البحث الى بيان واقع القطاع المصرفي العراقي وبيان هل لة قدرة على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ام لا. وبيان مؤشرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق، ومعرفة العلاقة مابين القطاع المصرفي العراقي والاستثمارات الاجنبية المباشرة .

ثانياً : مشكله البحث: تركز مشكله البحث على:

-1هل ان واقع القطاع المصرفي العراقي يساهم في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

2-هل ان المؤشرات للاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق هي انعكاس لعمل القطاع المصرفي العراقي.

3- البحث عن الحلول التي يمكنها ان تساهم في تطوير عمل القطاع المصرفي العراقي لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرةلانهما يعدان مصدران اساسيان لتمويل المشاريع وتوليد الاموال لخلق الفرصة الاستثمارية وفرص العمالة

ثالثاً: اهمية البحث

تنبع اهمية البحث في استعراض واقع القطاع المصرفي العراقي ومفهومة واهميتة وخصائصة وهل لة ودوره في جذب الاستثمارات الاجنبية التي تعد محركا اساسيا للنمو الاقتصادي.

رابعاً:فرضية البحث: يستند البحث الى فرضيتين اساسيتين:

1-هل للقطاع المصرفي العراقي دورا في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

2- مدى مساهمة تطويرالية عمل القطاع المصرفي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة

خامساً: منهج البحث:

اعتمدت منهجية البحث على المنهج الاستنباطي لوصف موظوع البحث وصفا دقيقا من خلال الاستعراض النظري والمفاهيمي وينتقل بعدها الى المنهج الاستقرائي لتحليل مؤشرات تطور القطاع المصرفي في العراق باعتماد عينة من البيانات ذات العلاقة بموظوع البحث .

سادساً : حدود البحث:

الحدود المكانية : القطاع المصرفي العراقي .

الحدود الزمنية:بعد عام2003 .

المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة

يتناول المبحث الثاني بعض الدراسات السابقة لتكون بمثابه انطلاقة للبحث الحالي وتسهم في دعم الاسس النظرية وماتوصلت أليه في الجوانب العملية في مجال الافادة منها وهي :

اولاً: الدراسات المحلية :

1- دراسة علي عبد محمد و احمد جبار2016	
عنوان البحث	الجهاز المصرفي العراقي وتدفقات الاستثمار الاجنبية.
هدف البحث	التعرف على الاطار المفاهيمي للجهاز المصرفي العراقي والاستثمارات الاجنبية
مجتمع وعينة البحث	القطاع المصرفي العراقي(2005-2016).
اسلوب البحث	يستند اسلوب البحث الى الاسلوب الوصفي والكمي في تحليل العلاقة بين المتغيرات.
اهم الاستنتاجات	هنالك عد من المعوقات التي تقف عائقاً امام تطور القطاع المصرفي ، بالرغم من المساعي الجادة للتخلص منها ، واهم تلك المعوقات هي الظروف الامنية والسياسية والاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد
اهم التوصيات	لا بد من تحقيق الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي من خلال المعالجة الحقيقية والتسوية السياسية ، فعدم استقرار هذه المتغيرات يشكل عائقا امام دخول الاستثمارات الاجنبية وهو الشرط الضروري والكافي لزيادة تدفقات رؤوس الاموال الى الداخل.
جانب الاستفادة	الاستفادة في تعزيز الجانب النظري.

2- **منتظر فاضل سعد**	
عنوان البحث	التحديات التي تواجة القطاع المصرفي في العراق
هدف البحث	ايجاد الاستراتيجية التي تسهم في تطوير القطاع المصرفي في العراق لما لة من دور كبير في جذب المستثمرين ورؤوس الاموال .
مجتمع وعينة البحث	القطاع المصرفي العراقي .
اسلوب البحث	التحليل البيانات باستخدام برنامج تحليل البيانات (spss)

اهم الاستنتاجات	صدور عدد من القوانين منها قانون 94 لسنة 2004 ورغم ذلك لايزال الجهاز المصرفي متواضع في عملة وبحاجة الى تطوير اكثر .
اهم التوصيات	تعديل قانون المصارف بما ينسجم مع العمل المصرفي .
جانب الاستفادة	تعزيز الجانب النظري .

ثانياً : الدراسات العربية

1- دندن جمال الدين2021	
عنوان البحث	القيود القانونية المفروضة على عملية الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي
هدف البحث	ـ التعرف على مستوى أداء المنظومة المصرفية في ظل القوانين المعمول ـالتعرف على أهم العراقيل التي تواجه المستثمر الأجنبي خلال جميع مراحل مشروع الاستثمار المصرفي.
مجتمع وعينة البحث	القطاع المصرفي الجزائري .
اسلوب البحث	تم استخدام المنهج الوصفي المعتمد على جمع وتحصيل وعرض المعلومات التي لها صلة بالموضوع، واتبعنا كذلك المنهج التحليلي .
اهم الاستنتاجات	وجود عدة عراقيل للمستثمر الأجنبي خلال جميع مراحل مشروع الاستثمار المصرفي
اهم التوصيات	وجوب توفير نوع من الأمن القانوني للمستثمر الأجنبي قصد تشجيع الاستثمار الأجنبي في المصرفي.
مجال الاستفادة	دراسة سابقة.

2- **إيمان أحمد عوض2021**	
عنوان البحث	العلاقة السببية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المالية للقطاع المصرفي :دراسة تطبيقة على الاقتصاد المصري
هدف البحث	تحديد العلاقة السببية واتجاهها بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المالية للقطاع المصرفي المصري .
مجتمع وعينة البحث	القطاع المصرفي المصري.
اسلوب البحث	تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي، لوصف وتحليل البيانات .
اهم الاستنتاجات	ان التنمية المالية للقطاع المصرفي تعد أحد محدادات تدفقات الاستثمار الاجنبى، حيث تمثل المقدرة الاستعابية للاقتصاد
اهم التوصيات	الاقتصاد المصرى بحاجة ماسة الى استراتيجية تمويلية طويلة الاجل من شأنها توفير بيئة اقتصادية كلية محفزة للتطوير المالى للقطاع المصرفي . حيث تعد التنمية المالية للقطاع المصرفي من قبل المقدرة الاستعابية للاقتصاد، والتى تمكن من اظهار الاثار الايجابية للاستثمار الاجنبى المباشر.
مجال الاستفادة	دراسة سابقة.

ثالثا : الدراسات الاجنبية

1-MarcoMutinell& LuciaPiscitello	
عنوان البحث	the banking sector andForeign direct investmentthe case of Italian banks in the '90s
هدف البحث	الهدف الرئيس من هذا البحث هو معرفة كيف يسهم القطاع المصرفي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .
مجتمع وعينة البحث	القطاع المصرفي الايطالي
اسلوب البحث	تم اعتماد على النموذج الانتقائي ، الذي يرى أن قرار الاستثمار الأجنبي المباشر هو مزيج من مزايا الملكية والداخلية والموقع

اهم الاستنتاجات	ان توافر الموارد والخبرة الدولية لدى المصارف بالفعل لها آثار إيجابية وتساهم في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .
اهم التوصيات	ضرورة التركيز على العوامل الداخلية والخارجية للقطاع المصرفي الذي يسهم في عمليات جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .
مجال الاستفادة	دراسة سابقة .

2-1Korna, Johnmark M. et.al	
عنوان البحث	Is the banking sector Alnegere attriactive to foreign direct investmen ?
هدف البحث	تحديد حجم الاصول المصرفية النيجيرية ومدى قدرتها على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر .
مجتمع وعينة البحث	القطاع المصرفي النيجيري.
اسلوب البحث	تم اعتماد تصميم البحث الواقعي لتحديد مستوى التأثير لعدد 25 بنك إيداع نقدي للفترة 2006-2010. تقنية تقدير المربعات الصغرى العادية تم استخدامه باستخدام التغليف الإحصائي لبرامج الكمبيوتر الخاصة بالعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار 16.0 لـ
اهم الاستنتاجات	تكامل الأسواق والمؤسسات المالية ، وزيادة التحرير الاقتصادي ، والابتكار السريع في الأدوات والتقنيات المالية ، وخاصة من حيث الحوسبة والاتصالات السلكية واللاسلكية ساهمت في تضاعف التدفقات الخاصة تقريبًا. والأهم من ذلك هو التقدم المطرد للاستثمار الأجنبي المباشر إلى 35%.
اهم التوصيات	زاد عدد المصارف التجارية والتجارية المرخصة في الدولة من 40 إلى 120 لذلك لابد من تقليل ووظع شروط لفتح مصارف جديدة .
مجال الاستفادة	دراسة سابقة .

رابعاً: مايميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

1- البحث عن العلاقة بين عمل القطاع المصرفي العراقي ومدى مساهمتة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة

2- استعراض وتحليل هيكل القطاع المصرفي ومؤشرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق .

3- اختلاف الحدود الزمنية للبحث اذ تضمنت المدة من (2003-2019)

الفصل الثاني

القطاع المصرفي العراقي والاستثمارات الاجنبية المباشرة/ الجانب المفاهيمي

المبحث الاول :الجانب المفاهيمي للقطاع المصرفي العراقي

المبحث الثاني: الجانب النظري والمفاهيمي للاستثمارات الاجنبية المباشرة

المبحث الثالث : العلاقة بين القطاع المصرفي العراقي والاستثمارات الاجنبية المباشرة

الفصل الثاني : القطاع المصرفي العراقي
والاستثمارات الاجنبية المباشرة/ الجانب المفاهيمي

تمهيد

يعد القطاع المصرفي أليوم ركيزة الاساسية لبناء اقتصاد وطني حر يقوي من دعائم الدوله العراقية ويدفع بها نحو عمليات النموالتطوير والتنمية الاقتصادية اذ ان بناء هذا القطاع على اساس قوي ومتين وقائم على التخطيط العلمي واستخدام التقنيات الحديثه التكنولوجية تقوم على الكفاءة والخبرة والثقة بالقدرات الوطنية الخلاقة اذ استطاع هذا القطاع ان يسهم في عملية التنمية والاستثمار والتطوير الاقتصادي.

ان القطاع المصرفي يشكل الحلقة التمويلية الاولى والرئيسة للانشطة الاستثمارية وان المرحله المقبله تتطلب أليوم اكثر من اي وقت مضى فتح المجال امام المصارف للعمل بكل سهوله ومرونه وفاعليه من خلال استخدام التقنيات المصرفيه الحديثة للمساهمة في دعم الاستثمارات لانه الداعم الرئيس لعجله النمو والتطوير والتنمية الاقتصادية.

وان الاستثمارات الاجنبية المباشرة هي الجزء الاهم في تطور الاقتصاد العام لكل بلد أذ ان لها تاثيرا" كبيراً" جدا على مدى تطور وانفتاح البلد المعني للعالم الخارجي.

مع بيان هل القطاع المصرفي العراقي يسهم في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بعد الاصلاحات التي وضعها (قانون غسيل الاموال ، قانون المصارف الاسلامية وزيادتها بصورة مستمرة حتى وصلت الى 24 مصرفاً، نظام المقاصة الالكترونية وكيفية تسهيل الاجراءات) .

المبحث الاول : الجانب المفاهيمي للقطاع المصرفي العراقي

ان القطاع المصرفي هو الحلقة الاساسية في سلسله حلقات الاقتصاد العراقي، وان مشاكل الاقتصاد العراقي كثيرة ومتشعبه، وهناك تشابك ودمج بين أليات ومتطلبات تكوين مقدمات الانتقال الى اقتصاد السوق ، وبين التشريعات والضوابط والتعليمات ومحددات الادارة المركزية للاقتصاد، فضلا عن المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والظرف الامني الخاص الذي يمر به العراق خلال السنوات 2003 الى الوقت الحاضر ادى الى تكوين عقبات حقيقية امام محاولات الاصلاح المصرفي .وعلى الرغم من ذلك عمل القطاع المصرفي العراقي تحت رقابه البنك المركزي على القيام بمهامه في تقديم خدماته للجمهور وفق الامكانيات المتاحة اداريا ومصرفيا وتقنيا ولكن كانت ماسهمته في التنمية الاقتصادية محصورة بسبب مواجهته تحديات ومشاكل ومعوقات لاسباب موضوعيه وذاتيه ابرزها انحدار اسعار النفط واختلال هيكله الانتاجي لكونة اقتصادا ربحيا فضلا عن الحرب على الارهاب وتفشي ضاهره الفساد المالي والاداري مما يتوجب تطوير أليه عمل القطاع المصرفي العراقي من خلال استخدام التقنيات المصرفيه الحديثة والتي تعد من البنى التحتية التي تساعد على تهئية المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والمساهمة في التنمية والاستثمار.

اولا: مفهوم القطاع المصرفي العراقي

هناك عدة تعاريف تناولت مفهوم القطاع المصرفي ونذكر منها:

1- هو وسيله رئيسة ومهمة في عمليات النمو الاقتصادي . (عبدالله و الطراد, 2006: 29)

2- هو القطاع المسؤول عن المدخرات بكافة انواعها والقيام بتمويل عمليات التنمية الاقتصادية. (الصرفي , 2007: 7)

3- هو القطاع الذي يدير ويقدم الخدمات المصرفيه وينقسم على مصارف حكومية ومصارف تجارية. (المرعاني و اسعد ،2014: 52)

4- هو الحلقة الرئيسة لبناء وتطوير اقتصاد حر ويشكل الحلقة التمويلية الاولى في جميع الانشطة الاستثمارية . (صبري , 2015: 9)

5- هو اهم جزء في النظام الاقتصادي وتكون استجابته للمستجدات والمتغيرات سواء كانت محلية او دولية والانسجام معها وتتمثل هذه المستجدات بالعولمة المصرفيه وتحرير تجارة الخدمات المصرفيه والاندماجات المصرفيه والتطورات التكنولوجية. (خلف ,2016: 183)

رائي الباحثة : هو القطاع المسؤول عن كافة الخدمات المالية والمصرفية ويسهم بشكل كبير ومباشر في تطور الاقتصاد .

ثانيا- عمل القطاع المصرفي العراقي

بدأت مرحله التحرير المالي في العراق فعليا في عام(2004)، اذ صدر قانون البنك المركزي العراقي (رقم 56 عام 2004) والذي تم بموجبه منح البنك المركزي استقلالا تاما عن الحكومة في تنفيذ عملياته المصرفيه المركزية، وقد نص على ذلك الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون اعلاه، وبموجب المادة(26) من القانون نفسه اصبح البنك المركزي العراقي بمعزل عن الضغوط السياسة المالية بشكل مباشر؛ (وسام حسين، 2015 :ص 111) .ثم صدر قانون المصارف التجارية العراقية رقم (94 عام 2004) ، والذي مثل خطوة هامة نحو ارساء نظام مالي يعمل وفق المعايير الدولية .وصدور قانون الاستثمار رقم(13 عام 2006) (ابراهيم جاسم ، 2015: ص5)

من ابرز المصارف التي تاسست في هذه المرحله هو المصرف العراقي للتجارة (TBI)، وذلك في تشرين الثاني من (عام 2003) براس مال قدره (100مليار دولار) من صندوق تنمية العراق، ويهدف هذا المصرف الى العمل على مساعدة العراق لاعادة ترسيخ جدارته الائتمانية دوليا، فضلا عن تعزيز تدفق شبكة من العلاقات المالية نتيجة للعزله التي عانى منها العراق في العقد الاخير من القرن الماضي بسبب الحصار المفروض انذاك .(المصرف العراقي للتجارة ،2007: ص 2)

تتمثل خصائص هذه المرحله في محاوله اعادة عمل وتطوير المصارف الحكومية والخاصة، والبدء بدعم معايير كفاية راس المال في المصارف العراقية، واعادة العمل بسوق العراق للاوراق المالية والتي بدأت مزاوله نشاطها من جديد تحت مسمّى سوق العراق للاوراق المالية، اضافة عن التحولات في السياسة النقدية وادواتها، واجراءات الاصلاح، واعادة هيكله المصارف الحكومية.(خماط و كاظم ،2015: 171)

ولقد وضع القطاع المصرفي بعض الاصلاحات للتطورة ومنها

1- اصدار قانون غسيل الاموال

غسيل الاموال هي العملية التي ترمي الى اطفاء جانب المشروعية عن اموال محصلة بطريقة غير مشروعة بصرف النظر عن نوع الجريمة المرتبكة للحصول على الاموال (اكبر ، 2008: 3)

اطراف غسيل الاموال

هناك عدة اطراف لغسيل الاموال وهم :

1- الغاسل : هو الشخص المسؤول عن غسل الاموال سواء كان شخص او شركة او منظمة .

2- الغسول : هو الشخص او المصرف الذي يقوم بعملية الغسل .

3- المغسول : هي الاموال التي تغسل لتغير شرعيتها .

قانون غسيل الاموال

صدر قانون غسيل الاموال العراقي في (2015/10/27) قانون ذو الرقم (39 لسنة 2015) ويتكون من

1- المجلس : مجلس مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .

2- مكتب : مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .

3- الاموال : هي الاموال او اي مصلحة فيها بما في ذلك الحسابات المصرفية والاوراق المالية والاوراق التجارية والشيكات السياحية والحوالات وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية أيا كانت الوسيلة التي يتم الحصول عليها بها.

4- المتحصلات : الاموال الناتجة او العائدة بصورة مباشرة او غير مباشرة من ارتكاب اي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٤ من هذا القانون.

5- غسل الاموال: كل فعل ينطوي على إبدال الأموال أو تحويلها أو نقلها أو تمويه مصدرها أوالحيلولة دون معرفة من ارتكب الجريمة الأصلية المتحصل منها المال أواكتساب الأموال أو حيازتها أو استخدامها أو ادارتها أو حفظها أو استثمارها أو ايداعها أو اخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية لها أو مصدرها أو مكانها أو حركتها أو كيفية التصرف فيها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع العلم بأن أيا من هذه الأموال المتحصلة من أي من الجرائم المنصوص عليها في المادة 4 من هذا القانون

6-الوحدة النظيرة : الوحدة التي تمنح بموجب التشريعات السارية في اي دولة الاختصاصات اللازمة لمكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الإرهاب واستخداماتها المختلفة وتخضع في ادائها لاعمالها لقواعد قانونية كافية للالتزام بسرية المعلومات. (البنك المركزي العراقي ، 2015: 4)

2- اصدار قانون المصارف الاسلامية

المصارف الاسلامية هي مؤسسات مالية استثمارية ذات رسالة تنموية وانسانية واجتماعية تستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي . (الكاظمي ،2018 :124)

قانون المصارف الاسلامية

صدر قانون المصارف الاسلامية في (1 /2015/11) المرقم (43 لسنة 2015) وينص على

يجوز تاسيس مصرف اسلامي وفقا للاحكام قانون الشركات المرقم (21 لسنة1997) وقانون الشركات العامة المرقم (22 لسنة 1997) وقانون المصارف المرقم (94 لسنة 2004) على ان يتضمن عقد تاسيسة ونظامة الداخلي التزاما بمارسسة الاعمال المصرفية المسموح بها بدون فائدة اخذاً وعطاءا ووفقا لصيغ المعاملات المصرفية التي لاتتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية سواء في مجال تقديم الودائع وتقديم الخدمات وفي مجال الاستثمار والتمويل.

محتويات قانون المصارف الاسلامية

هناك عدة محتويات في قانون المصارف الاسلامية ونذكر منها

1- يخضع ترخيص المصارف الاسلامية وفروعها ومكاتبها الى قانون المصارف المرقم (94 لسنة 2004) وكذلك بقانو (56 لسنة 2004)

2- لايجوز ان يقل راس مال المدفوع للمصرف الاسلامي عن (250 مليار دينار) على ان يدفع (100 مليار دينار) عند التاسيس ويسدد الباقي على 3 دفعات متساوية من تاريخ منح الاجازة .

2- يسمح للمصرف بزيادة راس مالة .

3- يسمح للمصرف ان يحتفظ بحتياطي قاوني .

4- اهم الاعمال التي يسمح للمصرف الاسلامي ممارستها عي

أ - اعمال التمويل والاستثمار في مختلف الاعمال التي لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية .

ب- ابرام العقود والاتفاقات مع الافراد والشركات والمؤسسات والهئيات داخل وخارج العراق بما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية .

ج- فتح الحسابات وقبول الودائع .

د- تاسيس محافظ استثمارية وصناديق استثمارية واصدار صكوك مقارضة مشتركة او صكوك مقارضة مخصصة

هـ - انشاء صناديق التامين التبادلي لصالح المصرف او المتعاملين معة .

و- التصرف باموال المودعين بعد الرجوع الى اصحابها وحسبما متفق علية في الايداع .

5- محظورات التعامل

أ- التعامل في الفائدة المصرفية اخذا وعطاءا .

ب- الاستثمار او التمويل اي سلعة او مشروع لاتبيحة الشريعة الاسلامية .

ج- تمويل عمليات السمسرة بالمشاريع العقارية .

د- تعدي قيمة الممتلكات الثابتة المعدة للاستعمالة نسبة (30%) من صافي اموالة الخاصة الاساسية ولا تتجاوز نسبة استثمار في الممتلكات الثابتة بما فيها النسبة المذكورة اعلاة (50%) من قيمة محفظتة الاستثمارية . (جريدة الوقائع العراقية ،2015: 13,14)

3- ***نظام المقاصة الالكترونية (Automated clearing House (ACH***

هو نظام يمكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل أوامر الدفع منخفضة القيمة فيما بينهم بطريقة آلية، وتتم المعالجة وإرسال صافي التسوية النهائي NSIإلى نظام التسوية الاجمالية الآنية الـ RTGS ، وكذلك يتم من خلال

النظام تبادل الصكوك الإلكترونية المرمزة بالحبر الممغنط ويتم الاحتفاظ بنسخة الصك الأصلية في الفرع المودع فيه وإرسال صورة الصك وبياناته إلى الفرع المسحوب عليه. بدأت مرحلة التشغيل الفعلي للنظام بتاريخ 2011 ، المشاركون المباشرون في النظام وزارة المالية والمصارف التي يبلغ عددها(64) مصرفاً بالإضافة إلى البنك المركزي كمشارك وبلغت عدد فروع المصارف المشاركة (688) فرع بالإضافة إلى فروع البنك المركزي.

اوامر دفع في نظام المقاصة الالكترونية

1- أوامر الدفع منخفضة القيمة العمل. SVPO(small value payment order)وتكون تسويتها خلال نفس يوم العمل .

2- الصكوك الالكترونية CH (Check) وتكون تسويتها خلال يومين .

3- صكوك المقاصة الخاصة (VIP)وهي صكوك تتم تسويتها في نفس يوم العمل في حال قبولها من قبل المصرف المسحوب عليها.

4- اوامر الدفع مدينة DD(Direct Debit) ولم يتم تفعيلها حاليا لعدم وجود تعليمات وتشريعات قانونية خاصة بها. (البنك المركزي العراقي ،2015: 8)

اهداف المقاصة الالكترونية

1- إجراء التحويلات المالية بين المصارف وفروعها الكترونيًا(الرواتب، تحويل من زبون الى آخر) .

2- التنفيذ الفعال للدفعات غير النقدية من خلال الإعتماد على التحويل المالي الألكتروني بين الزبائن بدلا من استخدام الايداع النقدي.

3- السعي الى تقليل الكلف والوقت اضافة الى توفير السرية في نقل البيانات.

4 - التقليل من المخاطر الناتجة من تبادل الصكوك يدويًا.

5- تقليل فترة مقاصة تبادل الصكوك . (سلمان ،2013: 7)

4- التدقيق الذي يقوم بي ديوان الرقابه المالية .

5- حصول العراق على موارد النقد الاجنبي (ايرادات النفط خاصة) . (علي الراوي واحمد نايف ،2019:ص6)

6- توحيد فئات العمله العراقية (الدينار) بعد اصدار العمله العراقية الجديدة رقم (14) ذات المواصفات العالية.

7- المساهمة في وضع الخطط من اجل السيطرة على القروض الممنوحة.(البنك المركزي العراقي،:2018:7)

وقد اتخذ القطاع المصرفي العراقي العديد من الاجراءت في عمل القطاع المصرفي وهي:

1- الغاء خطة الائتمان السنوي التي كان يعدها البنك المركزي للمصارف وترك صلاحية وضع خطة لكل مصرف.

2- السماح للمصارف بتقديم القروض الكبيرة المشتركة التي يسهم في تقديمها اكثر من مصرف . (هلال ،2019 : 319)

3- تقديم القروض حسب دراسات جدوى اقتصادية وبضمانات مناسبه ومتابعة استخدامها للاغراض المخصص لها.

4- اصدار البنك المركزي قرار بزيادة رؤوس الاموال الى (250) مليار دينار.

5- منح اجازات لشركات محلية واجنبية لتقدم قروض الصغيرة والمتوسطة وتعمل هذه الشركات بموجب القوانين الصادرة من البنك المركزي العراقي . (بتال و غازي، 2018: 324)

6- اعادة النظر في التشريعات المصرفيه في العراق من اجل النهوض بالواقع المصرفي .

7- المساهمة في ادخال التكنولوجية للقطاع المصرفي .

8- العمل على تناسق وسرعة تقديم الخدمات للزبائن. (كاظم و داغر،2008: 175)

9- محاولات جادة لجذب الاستمارات الاجنبية المباشرة.

10- السماح للمصارف الاجنبية بفتح فروع ومكاتب لها داخل العراق والمشاركة في رؤوس اموال المصارف العراقية، مهما كانت النسبه وبدون قيود بهدف زيادة المنافسة التي تهدف لتطوير العمل المصرفي . (الفكيكي ، 2010 : 5و 7)

11- المساهمة في فتح المصارف الخاصة وفق شروط معينة بعيدة عن الخصصة .

12- تحديد الحد الادنى لرؤوس اموال المصارف القائمة بما لا يقل عن (250) مليار دينار، او (50) مليار دولار وما يعادلها بالدينار العراقي اي بنسبه (30%من راس مال المصارف المحلية)بوصفه راسمال تشغيلياً لفروع المصارف الاجنبية. (اركان ، 2014: 367)

13- اقامة مزاد للعمله الاجنبية اسهمت في تحسين الاستقرارالنقدي. (عبد الصبار ،2012: 271)

ثالثاً-اهمية القطاع المصرفي العراقي :

للقطاع المصرفي اهمية بالغة ونذكر منها :

1- يقوم القطاع المصرفي بادارة المخاطر المالية ويعمل جاهدا على تقليل نسبه المخاطر وتلزم جميع القطاع بالالتزام بالحد الادنى للادارة المخاطر سواء كانت مصارف اهلية او حكومية او اسلامية اذ قامت بتحديد

ا- الحد الادنى لكفاية راس المال 12%.

ب- لايمكن ان يتجاوز الائتمان الممنوح 8 اضعاف راس مال المصرف.

ج- لايمكن ان يكون القرض الممنوح للعميل(10%)من راس مال المصرف .

د- لايمكن ان تكون الاستثمارات اكثر من(20%)من راس مال المصرف.

هـ- الحد الادنى لمعدل السيوله (30%).

و- المخصصات لها نسبها ثابتة لاتقل عن (2% ولاتزيد عن 5%). (البنك المركزي العراقي ،2010: 6)

2- يعمل القطاع المصرفي على تحفيز المصارف فيما بينها بالتنافس في تقديم احدث الخدمات المالية والمصرفيه وكسب الارباح.(احمد و الكداوي، 2018: 152)

3- يسهم القطاع المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية من خلال حشدة الموارد المالية اللازمة للتنمية وللتمويل لما له من دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي والاستثمار في اقامة المشاريع المتنوعة.

4- التحكم في مسار الدين العام الداخلي والخارجي وذلك بتحديد السقوف العليا والدنيا لمقدار الدين المسموح به اقتراضة من المصارف الخاصة او الدولية وتحديد المنهجية اللازمة لمسار الدين.

5- يعمل على توفير الخدمات المالية والمصرفيه لكافة الافراد في المكان والزمان المناسبين وبجودة عالية والذي بدورة يودي الى تحقيق الشمول المالي. (عبد الرحيم و طارق , 2020: 327)

6- يعمل جاهدا على فتح فروع اجنبية متعددة داخل العراق وحث هذه الفروع على المشاركة في رؤوس الاموال المصارف العراقية، وبدون قيود وذلك من اجل رفع المنافسة المصرفيه في تقديم افضل الخدمات المصرفيه . (ابتسام علي ،2019 :ص 263)

7- تحفز المصارف سواء كانت (حكومية ، اهلية ، اسلامية) على تعبئة المدخرات والعمل على استثمارها بما يناسب السياسة المالية والمصرفيه للمصرف . (فاضل ،2015، 24)

رابعا: وظائف القطاع المصرفي العراقي :

من الوظائف التي يمتاز بها القطاع المصرفي هي :

1- محاوله تحقيق التوازن في المنافسة مابين المصارف العامة والخاصة .

2- المشاركة في تاسيس الشركات والمصارف الخاصة والعمل جاهدا على توفير البيئة المناسبه للعمل . (زبون ،2018: 124)

3- تعمل المصارف على توفر عنصري الربح والسيوله في ان واحد لكونها اهدافا الاساسية للقطاع المصرفي

4- متابعة جميع التطورات الاقتصادية والمالية . (راضي،2011: 376)

5- الاحتفاظ بالموجودات طويله وقصيرة الاجل .

6- تقديم كافة الخدمات المالية . (محمد ، 2016: 5)

7- شراء وبيع الاسهم والسندات وفتح الاعتمادات المستندية .

8- تقديم اصول ماليه متنوعة المخاطرة للمصارف والمستثمرين المختلفين وهو بذلك يستوعب جميع الرغبات وجميع المخاطرويستجيب لها.

9- ألاتجاه نحو توحيد مختلف الاعمال المصرفية والخدمات المالية و خدمات التامين تحت سقف واحد. (جاسم ، 2007: 128)

خامسا - خصائص القطاع المصرفي العراقي :

من اهم الخصائص التي يمتاز بها القطاع المصرفي هي:

1- القطاع المصرفي تجري ادارته وعملياته بطريقة سليمة وحكيمة ووفقا لمتطلبات القانون وشروط وقيود واللوائح والمبادئ التوجيهية التي تنظم عمله. (عيدي ،2018: 7)

2- ينبغي على المصارف الحفاظ على راس مال وسيوله كافيين ، ووضع مخصص كاف لاستهلاك الاصول ، وتسديد الالتزامات ،وتعويض الخسائر ، والاحتفاظ بسجلات محاسبية مناسبه وغيرها من السجلات التجارية(جليل و حسن،2009: 15و16)

3- اصدار لوائح تحدد كيفيه تطبيق المتطلبات التشغيلية المحددة المصارف، وفي اللوائح الصادرة عنه وعلى المصارف والشركات التابعة محلية الالتزام بها وتطبيقها. (عبدالرحمن وياسر،2018: 35)

4- وضع قواعد واجراءات تحكم سير المصارف وانشاء انظمة تعاونية وغرف مقاصة لتحويل الاموال وتسوية الحسابات وادوات الدفع فيما بينها وبين المؤسسات المالية الاخرى.

5- مساهمة القطاع المصرفي على تحقيق الاستقرار المالي بما يسهم مساهمة فاعله في تعزيز الثقة في النظام المصرفي والتخلص من العسر المالي .(مها مزهر ، 2016: ص 85)

2016:ص 11)

6- تقديم ارشادات ، بما في ذلك عن طريق وضع قواعد لسلوك العمل الجيد ، او تحديد قواعد تنظيمية لضمان علاقات جيدة المصارف مع المودعين والعملاء.

7- مساهمة فعاله للوظائف التنموية للقطاع المصرفي في تنمية القطاعات الاقتصادية كافة ومنها السياحة. (غألي و جعفر ، 2019: 75)

8- توافر الادوات المالية والمصرفية المبتكرة التي ادت الى ظهور انواع جديدة من الخدمات المصرفية.(هداش و كاظم ،2017: 190)

المبحث الثاني: الجانب النظري والمفاهيمي للاستثمارات الاجنبي المباشر

FOREIGN DIRECT INVESTMENT

يعد موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر موضوعاً بالغ الاهمية لكل البلدان سواء كانت متقدمة التي تقوم بعملية الاستثمار او نامية التي تستقبل الاستثمار لما له من تاثير قوي على الاقتصاد والحياة الاقتصادية والمالية والاجتماعية وزاد اهمية بعد الحرب العالمية الثانية اذ يعمل على خلق فرص عمل جديدة ونقل التكنولوجيا للبلد المستضيف وزيادة مهارات العمال اضافة الى اهتمام الحكومات التي تتولى الاستثمار بتغير في هيكلها الاداري والتنظيمي بما يتناسب مع المشروعات المستثمرة وهذا بدورة يؤدي الى تحسين في النظام القائم وان هذا الاهتمام بالاستثمار الاجنبي المباشر يزيد مع مرور السنين وذلك بسبب المتغيرات الاقتصادية والسياسية المستمرة للدول العالم.

وكان العراق من البلدان التي اهتمت بالاستثمار الاجنبي المباشر ولاسيما بعد (2003) اذ اهتم العراق كثيرا بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، اذ صدر قانون الاستثمار رقم (39 لسنة 2003)من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق وجاء فيه:

ا - تحسين الظروف المعيشة للعراقين.

ب - تحسين مهاراتهم التقنية.

ج - مكافحة البطاله.

ويعمل العراق بكافة امكانياتة من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وذلك بالتعهد للشركات المستثمرة بتوفير الدعم اللازم وكذلك الامن وكافة الضمانات والامتيازات التي تحتاجها للاستمرار في عملها .

وقد سعى العراق الى تشجيع المنافسة بين الشركات من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وباشر باجراء العديد من التعديلات في القوانين الخاصة بالاستثمار و قام باستحداث الهئية الوطنية للاستثمار العراقي التي تتولى مهمة اجراء الاستثمارات على مستوى العراق او خارج العراق.

اولا :مفهوم الاستثمارات الاجنبية المباشرة والانواع والاهميةوالمكونات

1- مفهوم الاستثمارات الاجنبية المباشرة

هناك العديد من التعاريف التي وردت للاستثمارات الاجنبية المباشرة نورد منها ألاتي:

1- وسيله لنقل الاصول الملموسة والاصول غير الملموسة مثل التكنولوجيا المتقدمة ومهارات ادارية افضل و تصميم للمنتج مبتكرة، وتكوين راس المال والتحسين في محركات النمو الاقتصادي. (Wang,2009: 2)

2- هو مساعدة البلدان المضيفة على تقوية التنمية الاقتصادية وذلك من اجل الوصول الى اهم التقنيات الموجودة دوليا وتطوير المعرفة الادارية وبهذا تكون اقل تعرضا لاي انعكاسات مفاجاة للتدفقات الداخله في اوقات الازمات الاقتصادية. (Busse.et.al,2010: 152)

3- هو الاستثمار الذي لايزيد من مقدار الاستثمار او راس المال فحسب ، بل يزيد من فرص العمل من خلال تقديم وظائف جديدة وتطوير القدره الانتاجية ؛ نقل الاصول غير الملموسة مثل التكنولوجيا والمهارات الادارية الى البلد المضيف وتوفير مصدر للتكنولوجيات والعمليات والمنتجات والتقنيات التنظيمية الجديدة، والروابط الخلفيه والامامية مع بقية الاقتصاد. (Jadhav,2011: 7)

4- يمثل الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) مصدرا اساسيا للتمويل الخارجي والسعي نحو ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وتطويرالتكنولوجيا- ويوجد نوعان من الاستثمار الاجنبي المباشر (الاستثمار الاجنبي المباشر الافقي) الاسواق المحلية (الاستثمار الاجنبي المباشر العمودي) الاسواق الخارجية او مصادر خارجية. (Sondermann, Vansteenkiste,2019: 6) :

رئي الباحثة: الاستثمارات الاجنبية المباشرة هي عملية استثمار طويل الاجل في شركة او كيان اقتصادي اخر، ويعمل على نقل الخبرات الادارية والتكنولوجيا والنهوض بالدوله المستثمر بها.

2- انواع الاستثمارات الاجنبية المباشرة:

هناك العديد من الاراء حول انواع الاستثمارات الاجنبية المباشرة اذ اختلف الباحثون فيما بينهم في تقسيم محدد للاستثمارات الاجنبية المباشرة .

- تنقسم الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب النوع الى(افقية/ عمودية)
- تنقسم الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب معيار السيطرة والتحكم الى (مشتركة/ مملوكة بالكامل)
- تنقسم الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب الدوافع الى (الباحثة عن المصادر / الباحثة عن الكفاءة / الباحثة عن السوق / الباحثة عن اصول الاستراتيجية)

سوف يتم عرض كل نوع :

1- الاستثمارات الاجنبية المباشرة من اذ النوع وتقسم الى (الافقية والعمودية)

ا- الاستثمارات الاجنبية المباشرة الافقية: و يختص هذا النوع من الاستثمارات في سلع وخدمات المشروع نفسه من اذ انتاج المواد التي يحتاجها المشروع في عدد من مشاريع في دول مختلفة ولكنها تابعة لنفس الشركة الام ونفس المشروع ويعتمد على عاملين هما

- تكأليف التجارة .
- اقتصاديات الحجم.(Hayakaw.et.al,2012: 4)

ب- الاستثمارت الاجنبية المباشرة العمودية:ويختص هذا النوع من الاستثمارات في انشاء فرع لمشروع ما في الخارج في صناعة المشروع نفسه في الخارج وذلك عندما تكون تكلفة بناء المشروع نفسه اكبر مقارنة بالدوله المنشأ بها المشروع.(:Maria.Ramona.et.al ,2014:p535)

2- الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب معيارالسيطرة و التحكم ويقسم الى(مشتركة و مملوكة بالكامل)

أ- الاستثمارات الاجنبية المباشرة المشتركة : هي اي المؤسسة انتاجية او استثمارية او تسويقية تكون الادارة مشتركة مابين الشركة الام مع شركة محلية واحدة او اكثر حسب ألاتفاق المبرم في العقد وتتميز الاستثمارات الاجنبية المباشرة المشتركة بعدة خصائص منها:

- استثمار طويل الاجل .
- يكون العقد بين طرفين احدهما اجنبي والاخر محلي.
- يكون الطرف المحلي شخصية معنوية تابع لقطاع عام او قطاع خاص.
- يمكن المشاركة بهذا النوع من الاستثمارات بالخبرة او العمل التكنولوجي او المعرفة او التسويق وليس بالضرورة والاهمية ان يكون الاشتراك مقتصراً على المال فقط.
- واهم مايميز هذا النوع ان لكل طرف الحق في الادارة حسب الحصة المتفق عليها.(Konstantin M. Wacker,2013 : 8p)

ب- الاستثمارات الاجنبية المباشرة المملوكة بالكامل: يختص هذا النوع من الاستثمارات في قيام الشركة الام بانشاء مشروع (خدمي/ انتاجي / تسويقي / تكنولوجي /.....) وتكون هي المسؤوله عن ادارة المشروع بالكامل ولايحق للدوله المضيفة هنا التدخل بالادارة ، ويكون هذا النوع من الاستثمارات مفضل لدى المستثمر الاجنبي لان له حرية الادارة والاختيار كما يرغب.(Zeqiri.et.al، 2016: 45)

3- الاستثمارات الاجنبية المباشرة المقسمة من حيث الدوافع وتقسم الى (الباحثة عن المصادر/ الباحثة عن الكفاءة / الباحثة عن السوق / الباحثة عن اصول الاستراتيجية)

أ- الاستثمارات الاجنبية المباشرة الباحثة عن المصادر: يختص هذا النوع من الاستثمارات الى البحث عن الميزة النسبية التي يتميز بها البلد المضيف مثل توفر (النفط _ الغاز _ الكبريت _ الموارد الزراعية) فضلا عن تكلفة العماله الرخيصة والماهرة في نفس الوقت .(Kang.et.al,2012: 46)

ب- الاستثمارات الاجنبية المباشرة الباحثة عن الكفاءة : يختص هذا النوع من الاستثمارات الى البحث عن الكفاءة في العماله وهنا تكون العماله ماهرة ومدربه وتكلفتها قليله ، ويكون الدافع من وراء هذا البحث هو تحقيق الارباح عن طريق تخفيض التكأليف.(Alfaro,2009: 115)

ج- الاستثمارات الاجنبية المباشرة الباحثة عن الاسواق: يختص هذا النوع من الاستثمارات الى بالبحث عن الاسواق الاستهلاكية ولاسيما التي سبق وان استوردت منها اذ تقوم الشركة الام بانشاء الشركة التي تنتج تلك السلعة .(NZIER,2016: 7)

د- الاستثمارات الاجنبية المباشرة الباحثة عن الاصول الاستراتيجية : يختص هذا النوع من الاستثمارات في البحث عن الاصول الاستثمارية التي تحتاجها في عملياتها (الانتاجية _ الخدمية _ التسويقية _ التكنولوجية) وتقوم بالاستثمار في البلد المضيف حسب الاصول الموجودة به .(BIICL,2014: 25)

3- اهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة

تكمن اهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالاثر الذي تتركة تلك الاستثمارات في البلد المضيف ويكون هذا الاثر ايجابياً او سلبياً ، وتكمن اهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في:

1- التكنولوجيا: ان وجود القدره التكنولوجية والابتكارية في الاقتصاد المحلي يساعد كثيرا الشركات متعددة الجنسيات على عمليات الاستثمار في البلد المعني. اذ ان تراكم المعرفة التكنولوجية يتبع مسارات ديناميكية ، ويمكن للروابط مع الشركات متعددة الجنسيات ان تدعم المزيد من التطوير التكنولوجي والتعلم للبلد المعني. Velde, 2019: 22)

2- التنمية الاقتصادية:هناك علاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية منذ عقود بعيدة. يستعرض مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (OECD) العديد من المجالات التي يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر من خلالها على التنمية الاقتصادية (Simplice &Asongu.et.al,2019: 5)

- تطوير العماله والدخول.
- تكوين راس المال والوصول الى الاسواق.
- اعادة هيكله الاسواق.
- التقدم التكنولوجي والمهارات.
- زيادة الايرادات المالية.

- الاقتصاد السياسي.

3- النمو الاقتصادي:تزيد الاستثمارات الاجنبية المباشرة من النمو الاقتصادي عن طريق زيادة عوامل الانتاج (وهي زيادة راس المال او العماله ، بشكل مباشر او غير مباشر من خلال الموردين والمنافسين المحليين) ،عن طريق النمو في العمليات الاقتصادية ، او عن طريق زيادة الكفاءة التي تستخدم بها هذه العوامل (باستخدام التكنولوجيا المتفوقة او في القطاعات عالية الانتاجية ، او من خلال زيادة المنافسة الانتاجية بين الشركات المحلية). (Mahembe,2014 : 8)

4- التقدم في البنية التحتية : - وجود علاقة ايجابية بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومقاييس التقدم في البنية التحتية، ولكن هذا يتاثر بالعديد من العوامل مثل

- تطور القطاع الاستثماري .
- تقوية روابط سلسله القيمة.
- مستوى التطور في التنمية المالية .
- زيادة تدريب الموظفين وتطوير كفاءتهم .
- تحسين القدره التكنولوجية والابتكارية.
- الاستراتيجيات على مستوى الشركة. (Hrechyshkina.et.al.,2018: 341):

5- زيادة الطلب على العماله: ان الاستثمار الاجنبي المباشر قد يزيد الطلب المحلي على العماله الماهرة او غير الماهرة ، باعتماد على مستوى التنمية الاقتصادية والتكنولوجية والتعليمية للاقتصاد المضيف ، مما يؤثر على توزيع راس المال البشري. علاوة على ذلك.(UNCTAD,2019: 231).

6- سد الفجوات: تساعد الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاسهام الفعال في سد الفجوات في البلد المضيف ومن هذه الفجوات :

أ- فجوة النقد الاجنبي : النقد الاجنبي اللازم لشراء الألات والمعدات الانتاجية والخدمية والتكنولوجية .

ب- فجوة بين الايرادات العامة والنفقات العامة : من اهم مايميز الاستثمارات الاجنبية المباشرة انها تظيف للبلد المضيف ايرادات على شكل (ضرائب كمركية ، ضرائب على الارباح) وهي بذلك تسد الفجوة مابين الايرادات العامة والنفقات العامة . (Gherghina et.al.,2019: 24)

7- خلق وفرات خارجية: ساعدت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفرات الخارجية التي لها دور في زيادة المنفعة الاجتماعية ومنها :

- زيادة راس المال الاجتماعي .
- انخفاض تكأليف الانتاج المحلية.

- فتح اسواق جديدة لتسويق وتصدير البضائع المحلية.

8- بناء روابط محلية: حين تستثمر الشركات الاجنبية استثمارتها المباشرة في البلد المضيف فانها بذلك تبني روابط امامية وخلفيه مع الموردين والموزعين المحلين ، ونتيجية لهذه الروابط سوف تنتقل المعرفة والخبرة الى الموردين والموزعين المحلين، وبذلك تتطور الادارة لدى الشركات المحلية عبر هذه الروابط.(World Investment Report,2007: 248)

9- رفع مستوى المنافسة:ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تزيد من المنافسة وترفع سقف التحدي بين الشركات اذ تسعى الشركات المحلية الى لزيادة انتاجيتهم من خلال تحديث التصنيع التقنيات المتقدمة واعتمادها الممارسات الادارية لمواجهة هذا التنافس ، وهذا يعتمد على عوامل منها:

1- الملكية: Ownership

2- الموقع:location

3- الاستيعاب:absorption

ان هذه العوامل الثلاثة لها التاثير القوي في زيادة منافسة بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة للاستثمار في البلد المضيف الذي يمتلك هذه العوامل مجتمعه.(Bayar .et.al, 2020: 9)

4- مكونات بيانات الاستثمارات الاجنبية المباشرة (راس مال الاستثمارات الاجنبية المباشرة)

تتجمع الاستثمارات الاجنبية المباشرة من المصادر التي تاخذ المكونات ألاتية :

1- الاستثمار في حقوق الملكية : يعني الاموال المباشرة التي يقوم المستثمر في الشركة او المؤسسة الام بتقديمه بصورة مباشرة من اجل شراء حصة في المشروع المستثمر فيه (المشروع يكون في بلد اخر) وبهذا يكون المستثمر الاصلي قد حصل على نسبه من الادارة بقدر الاموال المستثمر فيها. (OECTAD,2015: 90)

ويكون الاستثمار في حقوق الملكية على عدة انواع منها:

أ- تمويل مقدم من شخص مباشر مستثمر الى المؤسسة استثمار مباشر مملوكة بشكل مباشر او غير مباشر.

ب- تمويل المستلمة من المؤسسة استثمار مباشر مملوكة بشكل مباشر او غير مباشر.

ج- التمويل المقدم من او الى شركة زميله. (شبيب و كريم, 2015: 170)

2- معاملات الدين المختلفة : وتكون هذه المعاملات بين الشركات المستثمرة (الشركة الام) وبين الشركات المستثمر بها (الشركة في البلد المضيف) وتشمل على :

أ- سندات الدين: تشمل الاسهم الممتازة والسندات ،الاوراق التجارية والسندات الاذنية والاوراق المالية الاخرى غير حقوق الملكية.

ب- القروض: القروض هي الاصول المالية التي يتم انشاؤها عندما يقرض الدائن الاموال مباشرة الى مدين من خلال اداة لا يقصد تداولها.

تشمل هذه الفئة جميع القروض والسلفيات (باستثناء الذمم المدينة / الدائنة التي تعامل على انها منفصله فئة الاصول المالية). كما يغطي معالجة الايجارات المالية واعادة شراء ألاتفاقات.

ج- الائتمان التجاري (الذمم المدينة والدائنة): انها تمثل ائتماناً قصير الاجل في سياق الاعمال العادية من قبل الموردين / المشترين للسلع و خدمات. يتم تسجيل هذه الاعتمادات من وقت تقديم السلع او الخدمات حتى تم استلام الدفعة (او العكس).

تشمل الذمم المدينة / الدائنة الاخرى السلف والمدفوعات المؤجله فيما يتعلق تبادل الاصول غير المنتجة.(World Investment Report.2007: 124)

3- الارباح المعاد استثمارها: تشمل اعادة استثمار الارباح مطالبه المستثمرين المباشرين (بما يتناسب مع حقوق الملكية المحتفظ بها) على الارباح المحتجزة لمؤسسات الاستثمار المباشر.

وان اعادة استثمار الارباح يمثل معاملات الحساب المالي التي تسهم في وضع حقوق الملكية المباشرمستثمرة في المشروع استثماراً مباشراً.

4- شراء الاراضي والمباني بصورة مباشرة من قبل الشركة الام او المستثمر الاجنبي .

5- شراء الاسهم والسندات على ان تكون النسبه اكثر من 10% من حقوق الملكية. (UNCTAD,2018: 150)

ثانيا:نظريات الاستثمارات الاجنبية المباشرة وقوانينها ومحدداتها

1- نظريات الاستثمارات الاجنبية المباشرة

هناك العديد من النظريات التي فسرت الاستثمارات الاجنبية المباشرة ونذكر منها:

1- نظرية دورة الانتاج (ليفرنون) :

تم استخدام نظرية دورة الانتاج التي طورها فيرنون عام (1966)لتوضيح انواع معينة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الذي قامت به الشركات الامريكية في اوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية في الصناعات التحويلية.

يعتقد فيرنون ان هناك اربع مراحل دورة الانتاج: (الابتكار،النمو،النظج ،الانحدار). اول مرحله تبتكر الشركات منتجات جديدة للاستهلاك المحلي وتصدير الفائض للاسواق الخارجية.وكلما زاد الطلب اصبح النمو اكثر ومن ثم نصل الى مرحله النضوج ونعني بها وصول المنتج الى ذروته وبعدها ياتي دور الانحدار اذ يستمر نمو ونضوج المنتج لفترة معينة ومن ثم يظهرمنتج جديد يقوم بالغاء او تقليل الطلب على المنتج الحالي . (Denisia,2010: 106)

2- نظرية اسعار الصرف في اسواق راس المال غير الكامله:

ان مخاطر الصرف الاجنبي تم تحليلها من وجة نظر التجارة الدولية. ومن ثم تحليل تاثير عدم أليقين بوصفه عاملاً مهماً من عوامل الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

ان التحليل الذي تم اجراؤه حتى الان ، يوضح ان زيادة سعر الصرف الحقيقي ادى الى زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالدولار الامريكي ،في حين ادى ارتفاع قيمة العمله الاجنبية الى انخفاض الاستثمارات الاجنبية المباشرة .ان هذا التفسير يبين ان ارتفاع الدولار ادى الى انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر الامريكي بمقدار25%.((Makoni,2015: 78

3- نظرية التطبيع:

توفر هذه النظرية ايضاحاً لنمو الشركات غير الوطنية ودوافعها لتحقيق الاستثمارات الاجنبية المباشرة. تم تطوير النظرية بواسطة (Buckley وكاسون عام 1976 ثم هينارت عام 1982 ثم كاسون عام 1983).

في البداية النظرية تم اطلاقها بواسطة (Coase في عام 1937 في سياق وطني و Hymer في عام 1976) في عام السياق الدولي. يوضح باكلي وكاسون ، اللذان اسسا النظرية ، ان الشركات غبر الوطنية يحددون انشطتهم الداخلية من اجل تطويرها بمزايا جديدة ، ومن ثم يتم استخدامها. (Peline& Kombui،2019: 52)

2- قوانين الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق

لقد صدرت العديد من القوانين التي تنظم الاستثمارات في العراق وهي:

الجدول رقم (1) قوانين الاستثمار في العراق

التسلسل	رقم القرار	سنة الاصدار
1	896	1970
2	1646	1980
3	36	1983
4	25	1991
5	23	1994
6	21	1997
7	62	2002
8	39	2003
9	13	2006

10	7	2010
11	50	2015
12	37	2015
13	53	2018

المصدر:باسم علوان ، قانون الاستثمار العراقي رقم13لسنة2006المعدل ،2013.ص20 .

سنذكر في البحث على قانون رقم (13 لسنة 2006) لان هذا القانون هو مايخص دراستنا بصورة مباشرة ،اذ ان هذا القانون يبين السياسة الاستثمارية للدوله الخاصة بجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بوجة خاص وابرز ماتضمنه هذا القانون :

1- تحديد الهئية الوطنية للاستثمار ونقصد بها (هئية معنوية تتمتع بكافة الصلاحيات التي تسمح لها باصدار القوانين والتعديل عليها بما يسهم في وضع الخطط الاستراتيجية ورسم السياسات الوطنية للاستثمار وتحديد القطاعات الاكثر اهمية للاستثمارويروئسها رئيس مجلس ادارة الهئية او من يخلفه)

وان الهئية الوطنية للاستثمار في قانونها رقم (13 لسنة 2006) في نص المادة الاولى منه وتحديدا الفقرتين (ف ، ن) قد عرفت الاستثمار بانه (تشغيل المال في اي مشروع استثماري يعود بالمنفع على البلد) اما الفقرتان (ط ، ي) قد حددت المستثمر الاجنبي عن المستثمر المحلي و قالت ان المستثمر الاجنبي هو الشخص الطبيعي (الفرد) الذي لايتربط بالحكومة العراقية ولا يحمل الجنسية العراقية اما المستثمر المحلي فهو من يتمتع بشخصية (معنوية) اي عراقي الجنسية ويتمتع بكافة الحقوق والواجبات التي نص عليها القانون العراقي. (الهئية الوطنية للاستثمار, 2017: 607)

2- ان فلسفة قانون (13 لسنة 2006) هي ضمان المحافظة على حصول المستثمر الاجنبي على حقوقة في مقابل المحافظة على المصلحة العليا للدوله .

3- سمح القانون بامكانية استخدام راس المال الذي يدخله المستثمر الاجنبي الى العراق وارباحه بما لايتعارض مع احكام القانون والاجراءات الكمركية والضريبية وبعمله قابله للتحويل بعد تسديد التزاماته وديونه كافة للحكومة العراقية وسائر الجهات الاخرى. (رمضان و سليمان,2017: 245)

4- عمل القانون على وهب المستثمرين عدداً من الالتزامات الاخرى لتشجيعهم على توظيف استثماراتهم في العراق والتي منها:

- اعطاء المستثمر الاجنبي حق الاقامة في العراق وتسهيل دخوله وخروجه من والى العراق.
- تيسير دخول وخروج العاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين من والى العراق واقامتهم وفقا للقانون . (داود, 2020: 81)

5- سمح القانون للمستثمر الاجنبي باستئجار الاراضي اللازمة للمشروع للمدة التي يكون فيها المشروع موجوداً على ان لاتزيد عن(٤٠ سنة) قابله للتجديد.

6- يوصي القانون بالفرض على المستثمر الاجنبي بتوظيف عددا من العراقيين المقيمين لاتقل نسبتهم عن (50 %) من مجموع العاملين في المشروع . (علوان, 2013: 23)

7- يحصل المشروع الحاصل على اجازة الاستثمار من هيئة الاستثمار بالاعفاء من الضرائب والرسوم لمدة) (5 سنوات) من تاريخ بدء المشروع وعلى نسب مختلفة تتباين بين (25%-75%) وفق المناطق التنموية التي يصنفها القانون الى ثلاث فئات (ا -ب – ج) حسب درجة التطور الاقتصادي وطبيعة النشاط .(عبد خلف و مطلب , 2013: 135)

8- نص القانون على تطبيق شروط الاستثمار المبينة في ألاتفاقية الدولية التي كان العراق طرفا فيها ، اذا كانت افضل من الشروط الاخرى بالنسبه للمستثمرين الاجانب الذين يقومون بعمليات استثمارية في العراق.

9- لايخضع لاحكام القانون كل من الاستثمار في مجألي استخراج وانتاج النفط والغاز (عبيد : 2007: 206)

**الاهداف الاقتصادية للقانون .

لقد بين القانون ان اهم اهدافه الاقتصادية هي:

1- الحث على التطوير ونقل التكنولوجيا لتطوير الاقتصاد العراقي وزيادة قدرتة الانتاجية .

2- منح فرص اكبر للقطاع الخاص العراقي وحث القطاع الخاص الاجنبي على المساهمة على النهوض وتطوير الموارد الاقتصادية.

3- زيادة المنافسة بين الاسواق المحلية والاجنبية .

4- تطويرالموار البشرية ومحاوله توفير فرص عمل للمواطنين .

5- توسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات العراقي والميزان التجاري. (دبي, 2014: 153)

3- محددات الاستثمارات الاجنبية المباشرة

يقصد بالمحددات هي مجموعة الظروف والعوامل (سياسية ، قانونية ، اقتصادية ، حجم السوق ، توفر الموارد الاولية ، معدل التضخم ، سعر الصرف، بشرية ، اجتماعية ، طبيعية) التي تؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة على نجاح الاستثمارات الاجنبية المباشرة في البلد المضيف ، اذ اتخاذ قرار الاستثمار من عدمة يعتمد على تلك المحددات وستناول المحددات بشي من التفصيل:

1- المحددات السياسية: هناك العديد من المحددات السياسية التي تحدد قرار الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومنها :

- الاستقرار السياسي: يعد العامل الاهم من بين العوامل السياسية التي تحدد الاستثمارات الاجنبية المباشرة اذ كلما كان البلد المضيف مستقراً سياسيا كلما زادت الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، و كلما زادت الاغتيالات والنقلابات السياسية واعمال الشعب كلما قل الاستثمار في ذلك البلد.
- قرار الحكومة: يعد هذا العامل من العوامل التي لها تاثير مباشر على الاستثمارات الاجنبية المباشرة لان قرار الحكومة بالموافقة على الاستثمار من عدم الموافقة يعد مهماً للبلد الام وكلما كان هذا القرار مبكراً في اتخاذه كلما زادت نسبه الارباح ونسبه الوقت والفائدة للبلد الام والمضيف في نفس الوقت. (Asiedu,2006: 65)

2- المحددات القانونية: ان هذا المحدد له تاثير قوي وفعال على الاستثمارات الاجنبية المباشرة اذ ان وجود قانون واحد ومنظم ولايتعارض مع بقية القوانين والتشريعات ويتناسب مع الاوظاع العامة والخاصة لدوله الام كلما كانت الاستثمارات الاجنبية المباشرة مزدهرة في ذلك البلد.(Roulet& Mistura,2019: 28)

3- المحددات الطبيعية (الموارد الطبيعية): كلما كانت هناك موارد طبيعية (نفط ، غاز ، كبريت ، الفوسفات) كلما زاد جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة اذ تعد الموارد الطبيعية ولاسيما النفط جزءاً مهماً في جذب الاستثمارات الاجنبية في العراق و يمتلك احتياطياً نفطياً يعد الثالث على مستوى العالم وهذا السبب المهم في جذب الاستثمارات اضافة الى امتلاكه الغاز الطبيعي الذي يعد مهماً في العديد من الصناعات منها صناعة الاسمدة والزجاج وغيرها.((Tan,2017: 7

4- المحددات البشرية : ويقصد بها (أليد العامله) اذ كلما توفرت أليد العامله وولاسيما أليد (الماهرة ، الرخيصة ، لها قدره على التعلم) كلما زاد معدل الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، ويمتلك العراق ايدي عامله ومهارات فنية وادارية وشهادات عليا كلها اسهمت في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بصورة كبيرة وولاسيما ان تلك الايادي العامله رخيصة وماهرة بسبب الوضع الاقتصادي الراهن. (Sakali,2013: 77)

5- المحددات الاجتماعية : ويقصد بها (اللغة ، الدين ، الدرجة العلمية للبلد) و تهتم الدول التي ترغب بالاستثمارات الاجنبية خارج حدودها بهذه العوامل لانها من العوامل التي تساعد في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للبلد المضيف كلما اقتربت درجة التعلم للبلد المضيف من درجة التعلم للمستثمر الاجنبي كلما زاد الاستثمار وكلما كانت البلد المضيف متعدد اللغات كلما جذب استثمارات اكثر والدين ايضا له تاثير قوي ويسهم في عمليات جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة. (Lenkoski.&Jordan,2018: 11)

6- المحددات الاقتصادية : هناك العديد من المحددات الاقتصادية التي توثر على عمليات جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومنها:

1- درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي : اي الحرية الاقتصادية التي يتمتع بها البلد المضيف كلما زادت الحرية الاقتصادية (الانفتاح الاقتصادي) كلما جذبت الاستثمارات الاجنبية المباشرة وهذا المحدد يعتمد بشكل كبير

على نسبه الصادرات الواردة لاقتصاد البلد المضيف وعلى تركيزها في مجال معين ، ويعتمد ايضا على عدم وجود قيود تمنع او تعرقل عملية الاستثمار او الانفتاح التجاري والتبادل السلعي بين الدوله الام والبلد المضيف، وان وجود هذه الشروط يعني وجود استثمارات اجنبية اكثر اذ ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تحب الانفتاح والحرية الاقتصادية للبلد التي ترغب الاستثمار فيه.(Nunnenkamp,2002: 28)

2- حجم السوق: من المحددات الاقتصادية التي تلعب دوراً مهماً في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وهنا يكمن التساؤل هل حجم السوق ام درجة تطوره هي الاهم في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة يكمن الجواب في ان درجة تطور السوق هي الاهم في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة اذ كلما كان اكثر تطوراً واكثر حركة ديناميكية واكثر طلب كلما زادت الاستثمارات اذ لافائدة من وجود سوق كبير جدا ولكن الطلب فيه قليل او حركة الديناميكية تكون معدومة. (Gichamo&Markus,2012: 22)

3- معدل التضخم: يقيس هذا المحدد الاسعار من اذ (الارتفاع ، الانخفاض) اذ ان معدل التضخم له تاثير كبير في الاستقرار الاقتصادي وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة و يدل على:

- ارتفاع الاسعار: على ان السوق في البلد المضيف غير مستقر اقتصاديا وهذا بدورة يؤثر في جذب الاستثمارات.
- انخفاض الاسعار : البلد المضيف مستقر اقتصاديا وله امكانية كبيرة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة. (UNCTAD,2008: p49)

ومن اجل معالجة هذا المحدد والمحافظة على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة يجب ان:

- المحافظة على استقرار الاسعار .
- المحافظة على معدل تضخم مستقر لايزيد عن 3%.
- المحافظة على تكامل السياستين النقدية والمالية.
- المحافظة على عجز الموازنة بصورة مقبوله . (BLONIGEN,2005: 390)

4- سعر الصرف : يعد من اهم واخطر العوامل المؤثرة بصورة مباشرة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، هو سعر استراتيجي اذ يؤثر على اسعار السلع والخدمات بصورة كامله و يحدد مقدار الصادرات والواردات ومقدار التحويلات المالية ومقدار الربح من الاستثمار ، وهنا ياتي دور المستثمر الخارجي هل يستثمر في ذلك البلد او لا . (Blonigen.et.al.,2014: 789)

اما في العراق

نلاحظ ان الاقتصاد العراقي يواجة العديد من المحددات السياسية والامنية والاقتصادية والتي تلعب دوراً مهماً في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومنها:

1- النظام المصرفي : يعاني العراق من نظام مصرفي اقرب مايكون رجعي اذ لايزال يواجة صعوبات ومعوقات في منح القروض التي تسهم في جذب الاستثمارات وفتح مشروعات جديدة.

2- الوضع الامني: هو من اهم العوامل التي لعبت دور في منع الاستثمارات اذ ان عدم وجود استقرار امني والحفاظ على الممتلكات والاروح ادى الى ضعف في الاستثمارات ولاسيما في الفترة التي ظهر فيها الارهاب الداعشي بصورة كبيرة ادى الى تعطيل كل الاستثمارات. (مهدي، 2018: 170)

3- النظام القضائي: عدم وجود قضاة متخصصين في المجال المالي والتجاري ادى هذا الى ارباك وتاخر في اصدار الاحكام القضائية المتعلقة في العمليات التجارية والاستيراد والتصدير وحل المنازعات والخلافات التي تحدث بين البلد الام والبلد المضيف.

4- سعر الصرف: نلاحظ ان العراق من اكثر البلدان التي تعاني من عدم وجود سعر محدد في سعر الصرف وهذا بدوره ادى الى حدوث ارباك للبلد الام اذ لاتستطيع الاستثمار في بلد ليس له استقرار في سعر الصرف لان ذلك يودي الى احداث خسائر كبيرة للبلد الام والبلد المضيف. (حسن و سعدون ، 2014: 7)

5- قله المعلومات : اذ ان صناع السوق يقومون باخفاء المعلومات عن المستثمر في البلد الام وذلك من اجل جذب مستثمر معين لهم مصلحة معه اذ لايستطيع اي مستثمر الاستثمار في سوق تكون معلوماتة قليله عنة او معدومة لان ذلك يودي الى خسائر فادحة.

6- الموارد الطبيعية: يمتلك العراق موارد طبيعية جما وخاصة (النفط ، الغاز ، الكبريت ، الفسفور ...الخ) و يعد العراق ثالث احتياطي نفطي في العالم وهذا يودي الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباسرة أليه اضافة الى امتلاكة غاز طبيعي يدخل في العديد من الصناعات . (صالح ، 2019: 29و30)

7- الموارد البشرية: ان عدد سكان العراق قد تجاوز ال40 مليار نسمة ومايقارب 40%من سكانه في حاله بطاله مستمرة بسبب الوضع الراهن وهذا عامل مهم في جذب الاستثمارات من اجل تشغيل الايد العامله والتي اغلبها تمتلك مهارة وسرعة في التعلم .

8- تكلفة النقل: يواجة العراق صعوبات في عمليات النقل (الجوي ، البحري ، البري) اذ عدم تفعيل نظام الملاحة الجوية وامكانية السفر لجميع الدول العالم ادى الى اقتصار النقل الجوي على دول معينة دون غيرها اضافة الى عدم كفاءة المؤانى العراقية للاستقبال شحنات كبيرة وصرامة الاجراءات المتخذة الى تقليل عمليات الاستثمارات اما النقل البري فهو يواجة صعوبه ايضا عدم وجود سكك الحديد الحديثة التي يمتلكها العديد من دول العالم ، والسكك الحديد التي يمتلكها متهالكة جدا اضافة الى عدم جودة استخدامها.(عيسى ، 2019: 362)

9- لايوجد ترويج كاف لبيان مدى خيرات العراق وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

10- نقص حاد في اعداد خرائط الموارد الطبيعية ومكانها وكيفيه استغلالها وهذا يؤثر بدوره على الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوارد للعراق.(عبد الجبار & اديب، 2020: 354).

المبحث الثالث: العلاقة بين القطاع المصرفي العراقي والاستثمارات الاجنبية المباشرة

يعد القطاع المصرفي من الركائز الاساسية التي تسهم الى حد كبير في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ويضم القطاع المصرفي

المصارف الحكومية : وهي تحت رعاية الحكومة والمسؤول المباشر عنها وتشمل (الرافدين ، الرشيد ، الصناعي ، الزراعي ، العقاري ، التجارة العراقي ، النهرين الاسلامي)

المصارف التجارية : وهي المصارف التي يكون الغرض من تاسيسها الربح بالدرجة الاساس .

المصارف الاسلامية : وهي المصارف التي يتم التعامل بها وفق الشريعة الاسلامية.

المصارف الاسلامية الاجنبية : اي التي اشترك في تاسيسها او تم تاسيسها من دول الاجنبية .

المصارف الاجنبية : وهي التي تم تاسيسها او اشترك في تاسيسها الدول الاجنبية والغرض منها الربح .

ونلاحظ ان عدد المصارف الاجنبية الموجودة في العراق الى حد كتابه هذا البحث (2 مصارف اسلامية اجنبية) و (16 مصرفاً اجنبياً) اذ بدى تاسيس اول مصرف اجنبي في العراق في (2005 مصرف ميلي ايران) ومن ثم فتح العديد منها حتى اخرها تم افتتاحه في (2016 بنك عودة) وبالرجوع الى راس مال تلك المصارف نلاحظ انها في حاله نمو كبير وزيادة ملحوظة في rhس مالها وهذه الزيادة كانت السبب الرئيس في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

والاستثمارات الاجنبية المباشرة : هي احدى القوى الدافعة وراء تنمية الاقتصادات (Julan Du.et.al.: 414p,2008)اذ تعد الاستثمارات الاجنبية المباشرة احد الاسس المهمة والتي لها تاثير مباشر في تطور اقتصاد البلد المضيف وبذلك اهتم العراق بشكل كبير في تسهيل عمليات الاستثمارات الاجنبية المباشر .

اذ تنجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للبلدان التي تتوفر في نظامها المصرفي عدة شروط ونذكر منها :

1- نظام مصرفي مرن : ان وجود نظام اقتصادي مرن في البلد المضيف يعني وجود استثمارات اجنبية مباشرة ممتازة اذ يسمح وجود النظام المصرفي المرن بعقد اتفقات وتوقيع معاهدات تكون مفيدة وسهله الشروط لكل الطرفين. (SU.et.al.,2018: 63) وهنا نلاحظ ان البنك المركزي العراقي قد قام باصدار قانون الاستثمار رقم (13 لسنة 2006) وهو يعد تحولاً ايجابياً في كيفيه جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، وافاد ايضا من التجارب

الاوربية التي لديها نظام مصرفي قوي ومحاوله منه تطبيق هذا النظام من خلال الاصلاحات المصرفيه التي يقوم بها من دمج المصارف وتسهيل القروض والقضاء على القروض غير المجدية ومحاوله ايجاد حلول واقعية للمشاكل التي تواجة الاستثمارات الاجنبية المباشرة والعمل على ان تكون الكثافة المصرفيه فكلما كانت اقل اسهمت بجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .(رشم واخرون , 2019: 108)

2- انشاء مصارف حديثة : كلما زادت المصارف الحديثة المفتوحة والتي تعود ملكيتها الى مستثمر اجنبي كلما دل ذلك على وجود انفتاح اقتصادي سليم في ذلك البلد . ونجد ان في العراق (18 مصرفاً اجنبياً منهم 2 اجنبي اسلامي و 16 اجنبياً تجارياً) هذه المصارف لها دور مميز في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة اذ انها تمتلك (15) فرع في بغداد و (27) فرع في المحافظات . (عادل , 2019 : 375)

3- الغاء القيود : العمل على الغاء القيود على كل من (رؤوس الاموال المحوله ، الضرائب) كلما قلت القيود كلما زادت الاستثمارات الاجنبية المباشرة(SU.et.al,2018: 63)

4- الاستثمارات الاجنبية المباشرة انها تضيف للبلد المضيف ايرادات على شكل (ضرائب على الارباح). وهنا يلعب القطاع المصرفي الدور الابرز في تسهيل عملية الاستثمارات الاجنبية المباشرة والحصول على الايرادات من خلال تسهيل فتح مصارف جديدة والتوسع في المصارف القائمة. (المرسوي و عودة,2020: 128)

5- حركة رؤوس الاموال: اسهمت الاستثمارات الاجنبية المباشرة بصورة فعاله في زيادة حركة رؤوس الاموال وهي بذلك ادت الى التخلص من الادخارات المكتنزة التي لا فائدة منها وتحويلها الى اموال متحركة تساعد في جذب الارباح. (Couto,2018: 78)

6- الاستقرار السياسي: كلما كان البلد مستقراً سياسيا ونظامه المصرفي يعمل بصورة ممتازة هذا يؤدي الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بشكل اكبر اذ العرقة هنا تكون طردية فالاستقرار اساسي يجذب استثمارات اجنبية مباشرة ، وعدم وجود استقرار سياسي نفور في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة. (Asiedu , 2006: 66)ويمكن توضيح هذا من خلال الاحداث التي جرت في العراقي للسنوات التي احتل فيها داعش بعض المحافظات اذ كان هناك نفور في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، وعندما حصل الاستقرار السياسي انجذب الاستثمارات وتم فتح العديد من المصارف الاجنبية في العراق. (عدنان ,2017: 10)

7- سعر الصرف : البنك المركزي هو المتحكم الرئيس في تحديد أليات سعر الصرف وكلما كان سعر الصرف منخفض كانت عملية جذب الاستثمارات الاجنبية اكثر ويتبين ان العلاقة هنا عكسية سعر صرف اقل استثمارات اكثر ، سعر صرف اكثر استثمارات اجنبية مباشرة اقل. (محمد ,2017: 415)

8- الحرية الاقتصادية المرتفعة : ولاسيما الاستثمار والتجارة وحرية العمل ، هي التي تحرك الاستثمارات الاجنبية المباشرة . (Zekiwos,2012: 18)

9- الصحة المالية: هي قدره الحكومة على الحفاظ على ادارة فعاله للميزانية وتجنب العجز وعبء الديون المتزايد ؛ يتم قياس هذه السعة من خلال مؤشر عبء الضرائب ، تؤثر السياسات المالية بشكل كبير على الاستثمار الاجنبي المباشر اثبت العديد من العلماء وجود علاقة قوية بين الصحة المالية للبلد المضيف والاستثمار الاجنبي المباشر ، على الارجح لان الصحة المالية تشير الى استقرار الاقتصاد في البلد المضيف(Buckley,2007: 501)

10- درجة تطور القطاع المصرفي : ان تطور القطاع المصرفي (المؤسسات المالية) هو احد المحددات الهامة للاستثمارات الاجنبية المباشرة، يسمح المستوى العالي من كفاءة النظام المصرفي وسوق الاوراق المالية ورصيد الاحتياطات الاجنبية التي يمتلكها المستثمرون الاجانب لدى القطاع المصرفي والموجودات الاجنبية لدى البنك المركزي والمصارف التجارية كلها عوامل ساعدت المستثمرين الاجانب على العمل بسهوله في البلد المضيف.

11- حوافز الاستثمار: يجب ان يقدم البلد المضيف حوافز تؤدي الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وهي تسهيل الدخول والخروج من الدوله ، التعريفة الكمركية ولها اهمية بارزة في عملية الجذب اذ كلما قلت زادت الاستثمارات الاجنبية المباشرة . (Pondicherry,2017: 12)

12- يد عامله رخيصة وذات مهارات جيدة : وهذا هوما يتميز به العراق وجود كفاءات وخبرات علمية ومنهية واقتصادية لكن بدون عمل. (خلف ,2015: 100)

13- استقرار العمله : كلما كانت عمله البلد المضيف مستقرة كلما زادت الاستثمارات الاجنبية المباشرة .
(Greenaway,2007: 20)

14- الاستقرار الاقتصادي الكلي : وهو عنصر مهم جدا وفعال في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة فكلما كان الاستقرار الاقتصادي الكلي للبلد جيداً كلما كانت الاستثمارات الاجنبية المباشرة جيدة ، ويمكن قياس الاستقرار الاقتصادي الكلي وفق المتغيرات ألاتية ،(مدى تقلب معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، معدل التضخم ، تقلب سعر الصرف ، نسبه الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي ، نسبه الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي) (ضمان الاستثمار ،2018: 30)

الفصل الثالث

تحليل هيكل ومؤشرات القطاع المصرفي العراقي والاستثمارات الاجنبية المباشرة للمدة (2003-2019)

المبحث الاول :تحليل هيكل ومؤشرات القطاع المصرفي العراقي للمدة (2003-2019)

المبحث الثاني : تحليل مؤشرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق

المبحث الثالث : تحليل العلاقة بين القطاع المصرفي العراقي والاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق

الفصل الثالث

تحليل هيكل ومؤشرات القطاع المصرفي العراقي والاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق

تمهيد

سوف يتم في هذا الفصل تناول هيكل القطاع المصرفي وتحليلها في المبحث الاول ومن ثم نتناول في المبحث الثاني مؤشرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة من حيث التدفقات والارصدة الداخله والخارجة واهم الدول التي استثمر العراق فيها والدول التي تستثمر في العراق والقطاعات التي تم الاستثمار فيها في حين تناول المبحث الرابع تحليل العلاقة بين القطاع المصرفي العراقي والاستثمارات الاجنبية المباشرة .

يعد القطاع المصرفي المحرك الاساس والمسؤول الاول على النمو الاقتصادي وله دور باز وفعال في البلد ،وان القطاع المصرفي مر بعدد من المراحل وشهد عدة تحولات في بنائة حتى وصل الى ماهو عليه أليوم وكانت المرله الاولى مرحله العثمانين وفيها تم افتتاح (4مصارف) ومن ثم بدأت المرحله الثانية وهي مرحله الصيرفة العراقية الوطنية وتم افتتاح (17مصرفاً) وكان من اهما (البنك المركزي والرافدين والرشيد) ويعدان الاهم ولهم دور بارز في نمو القطاع المصرفي ومن الجدير بالذكر انهم لايزالون يعملون الى أليوم ، ومن ثم بدأت المرحله الثالثة التي تم فيها افتتاح المصارف التجارية وكان اول مصرف تجاري هو(مصرف بغداد 1992) ومن ثم توالت الافتتاحات للمصارف التجارية حتى وصلت أليوم الى (24) مصرفاً تجارياً ، ونلاحظ ان المصارف الاسلامية قد بدأت بالظهور وتمارس اعمال نشطة وكان اول مصرف اسلامي يفتتح في العراق هو (المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية 1993) ويبلغ عدد المصارف الاسلامية المحلية (24 مصرفاً) وقامت الحكومة العراقية بافتتاح اول مصرف اسلامي حكومي (مصرف النهرين الاسلامي 2015) ويعد المصرف الاسلامي العراقي الوحيد التابع للحكومة، اما بالنسبه الى المصارف الاسلامية الاجنبية الموجودة في العراق فقد كانت 3 مصارف ولكن تم غلق مصرف اسيا الاسلامي وبقى الان مصرفان هما (ابو ظبي والبركة) ، اما المصارف التجارية الاجنبية فهي (16 مصرفاً) وتم افتتاح اول مصرف اجنبي في العراق (مصرف ميلي ايران 2005) و(16مصرف) ماتزال تعمل الى أليوم .

المبحث الاول:تحليل هيكل ومؤشرات القطاع المصرفي العراقي للمدة (2003-2019)

1- تحليل هيكل القطاع المصرفي العراقي :

ان القطاع المصرفي يتكون من (73 مصرفا) ويعد البنك المركزي العراقي هو الاهم لانه يصدر القرارات والقوانين التي تتبعها كل المصارف ، ويتكون القطاع المصرفي من (7) مصارف حكومية وهي (3 منها متخصصة وتشمل الزراعي،الصناعي ،العقاري) و (3 منها تجارية وتشمل الرافدين ،الرشيد ،العراقي للتجارة) و (واحد منها اسلامي وهو النهرين الاسلامي) اما فيما يخص المصارف الخاصة فهي تشمل (24مصرفاً تجارياً محلياً) و(24 مصرف اسلامياً محلياً) و(2مصارف اسلامية اجنبية) و (16مصرفاً اجنبياً) . شكل رقم (1)

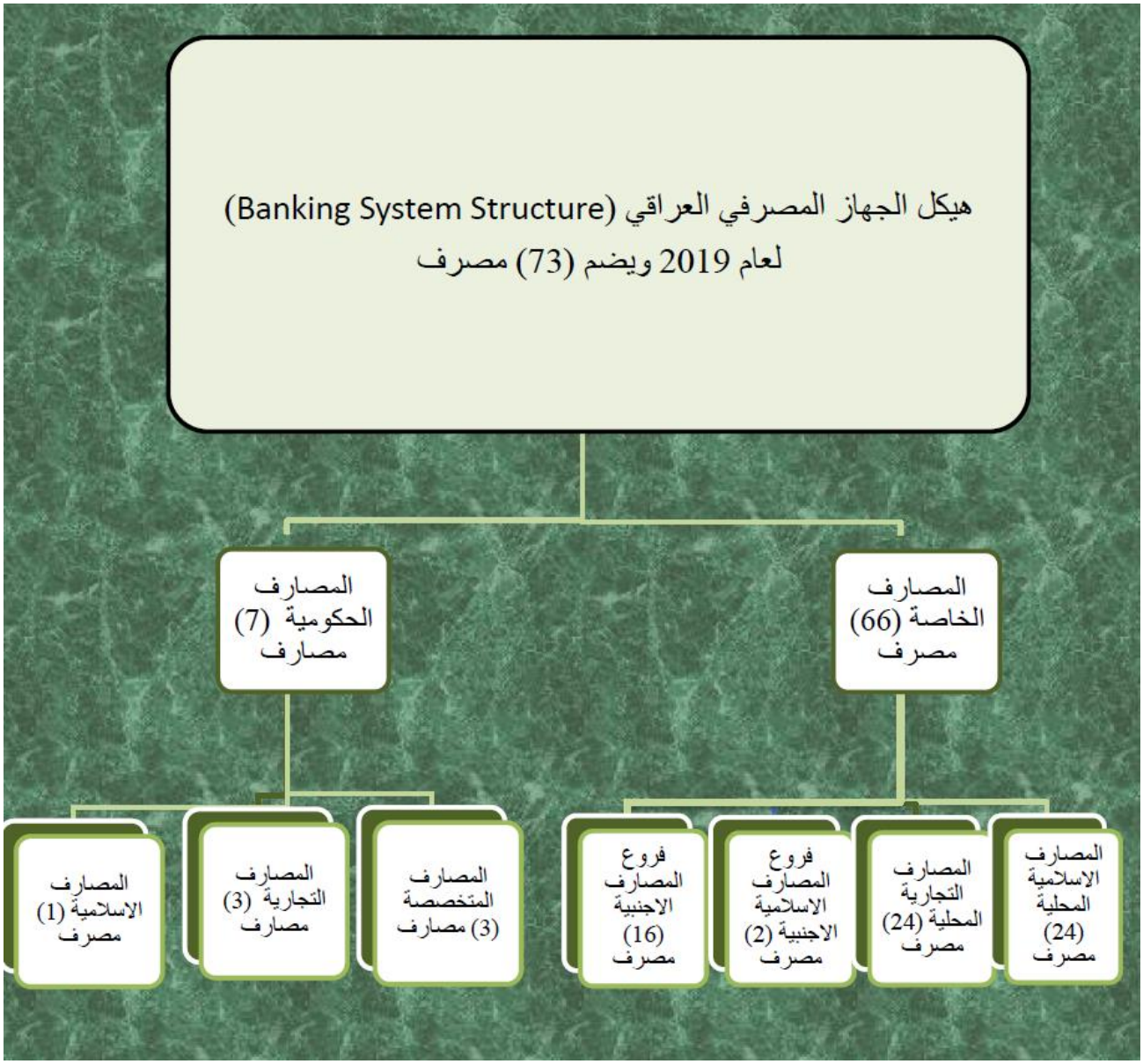

المصدر :البنك المركزي العراقي ،دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي، 2019 .

هيكل القطاع المصرفي العراقي لعام (2019)

جدول رقم (2) هيكل القطاع المصرفي 2019

ت	اسم المصرف	تاريخ التاسيس	راس المال المدفوع	مجموع الموجودات او المطلوبات	عدد الافرع		عدد الموظفين
					بغداد	محافظات	
1	مصرف الرافدين	1941	226.000	41.975.783	62	105	8.290
2	مصرف الرشيد	1988	50.000	18.991.774	68	90	7.064
3	مصرف الزراعي التعاوني	1935	100.600	2.804.230	8	38	1.517
4	المصرف الصناعي	1946	175.000	887.919	5	5	680
5	مصرف العقاري	1948	50.000	3.417.120	2	14	733
6	المصرف العراقي للتجارة	2004	2.750.000	36.633.103	11	15	1.518
مجموع المصارف الحكومية			3.351.600	104.709.899	156	267	19.802
1	مصرف النهرين الاسلامي	2015	150.000	164.293	2	2	200
مجموع المصارف الحكومية الاسلامية			150.000	164.293	2	2	200
1	مصرف بغداد	1992	250.000	1.288.558	12	19	777
2	المصرف التجاري العراقي	1992	250.000	499.775	7	3	222

3	مصرف البصرة للاستثمار	1993	75.000	608.955	1	1	34
4	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	1993	250.000	692.018	6	12	307
5	مصرف الاستثمار العراقي	1993	250.000	618.062	6	9	143
6	مصرف المتحد للاستثمار	1994	300.000	851.129	5	15	245
7	المصرف الاهلي العراقي	1995	250.000	636.286	4	8	349
8	مصرف الائتمان العراقي	1998	250.000	526.914	3	3	189
9	مصرف دار السلام للاستثمار	1999	150.000	548.678	1	2	138
10	مصرف بابل	1999	250.000	479.864	3	8	245
11	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	1999	250.000	547.664	4	8	337
12	مصرف سومر التجاري	1999	250.000	356.236	6	3	149
13	مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل	2000	105.072	536.631	8	9	151
14	مصرف الخليج التجاري	2000	300.000	642.390	6	13	180
15	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	2001	252.500	462.867	1	9	209

16	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	2004	300.000	473.866	1	6	108
17	مصرف ألاتحاد العراقي	2004	252.000	544.503	1	9	264
18	مصرف اشور الدولي للاستثمار	2005	250.000	471.900	3	6	187
19	مصرف المنصورلاستثمار	2006	250.000	1.499.447	2	7	245
20	مصرف عبر العراق	2006	264.000	384.903	2	1	178
21	مصرف الاقليم التجاري (اميرالد)	2007	250.000	1.038.986	1	4	164
22	مصرف الهدى	2008	250.000	438.525	3	2	129
23	مصرف اربيل	2010	265.000	532.575	1	3	84
24	مصرف التنمية الدولي للاستثماروالتنمية	2011	250.000	793.903	6	9	463
مجموع المصارف الاهلية العراقية			5.763.572	15.414.635	94	169	5.479
1	المصرف العراقي الاسلامي استثمار والتنمية	1993	250.000	810.987	3	12	329
2	مصرف الايلاف الاسلامي	2001	250.000	365.644	6	10	217
3	مصرف الجنوب الاسلامي	2016	250.000	355.563	3	4	209

4	مصرف دجله والفرات للتنمية والاستثمار	2005	112.000	282.319	2	4	132
5	مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	2005	400.000	1.271.574	1	4	527
6	مصرف الوطني الاسلامي	2005	251.000	558.719	2	4	209
7	مصرف التعاون الاسلامي للتنمية والاستثمار	2007	250.000	333.381	2	7	117
8	مصرف البلاد الاسلامي للاستثمار والتمويل	2006	250.000	617.987	3	6	209
9	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي	2008	255.000	641.322	1	10	279
10	مصرف قرطاس الاسلامي	2016	250.000	271.156	2	1	46
11	مصرف نور العراق الاسلامي استثماروالتمويل	2016	250.000	279.764	4	0	170
12	مصرف العالم الاسلامي للاستثمار والتمويل	2016	250.000	278.801	4	4	121
13	مصرف الدولي الاسلامي	2016	100.000	189.975	3	3	215
14	مصرف العربية الاسلامي	2016	250.000	388.455	3	2	37
15	مصرف زين العراق الاسلامي	2016	250.000	306.539	3	0	35
16	مصرف الثقة	2016	250.000	340.311	3	4	158
17	مصرف الانصاري الاسلامي	2016	250.000	259.835	1	0	71
18	مصرف الراجح الاسلامي	2016	250.000	297.125	2	0	70
19	مصرف القابض الاسلامي	2016	250.000	260.570	1	0	77
20	مصرف اسيا العراق الاسلامي	2018	150.000	202.095	2	0	86

21	مصرف المستشار الاسلامي	2018	100.00	146.445	1	2	65
22	مصرف المشرق العربي الاسلامي للاستثمار والتمويل	2018	100.00	109.343	1	1	24
23	مصرف امين العراق للاستثمار والتمويل لاسلامي	2018	100.00	121.018	3	0	55
24	مصرف الطيف الاسلامي للاستثمار والتمويل	2018	100.00	214.946	4	9	274
مجموع المصارف المحلية الاسلامية			5.168.000	8.903.874	60	87	3732
1	مصرف البركة	2011	59.683	136.139	1	1	16
2	مصرف ابو ظبي الاسلامي	2010	59.003	715.744	1	2	56
مجموع المصارف الاسلامية الاجنبية			118.686	851.883	2	3	72
1	مصرف ميلي الايراني	2005	58.734	108.916	1	2	63
2	مصرف بيبلوس اللبناني	2006	59.267	528.269	1	3	131
3	مصرف الزراعي التركي	2006	59.346	104.393	1	1	14
4	مصرف انتركوتنتيال	2008	59.500	123.800	1	1	20
5	مصرف بيروت والبلاد العربية	2009	59.112	537.460	1	2	23
6	مصرف البحر المتوسط	2011	58.954	230.588	1	2	71

7	مصرف اش التركي شركة مساهمة	2011	59.064	208.664	1	1	36
8	مصرف اللبناني الفرنسي	2011	59.131	77.137	1	1	34
9	مصرف باربسيان	2011	60.306	65.300	1	0	9
10	مصرف الاعتماد اللبناني	2011	58.904	89.709	1	1	12
11	مصرف ستاندرد تشارترد	2013	61.711	185.715	1	1	23
12	فرنسبتك	2014	58.936	92.787	1	1	27
13	مصرف الشرق الاوسط وافريقيا	2014	59.136	182.979	1	1	28
14	مصرف لبنان والمهجر	2014	58.898	140.674	1	1	19
15	مصرف عودة	2016	59.100	404.119	1	4	75
16	مصرف وقفلر شركة مساهمة تركية	2011	59.319	129.005	1	1	14
فروع المصارف الاجنبية			949.418	3.209.515	15	24	599

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والاباحث ،النشرة الاحصائية السنوية، 2019 ص119و120.

مؤشرات القطاع المصرفي لسنة (2019)

بلغ عدد المصارف (73) مصرفا منها (7) حكومية و (66) مصرفا خاصا موزعة (24) مصرفا خاصا تجاريا و (24) مصارف اسلامية (16) مصرف اجنبيا و (2) مصرف اجنبي اسلامي .اذ تم في هذه السنة اغلاق مصرف اسيا الاجنبي الاسلامي .وتم فتح (3) مصارف اسلامية محلية وهي (المستشار / المشرق العربي / اسيا العراق الاسلامي).و بلغ عدد الفروع (857) فرعا موزعة (329 بغداد) و (528 محافظات).في حين بلغ عدد الموظفين (29.575) موظف.و بلغ اجمالي رؤوس الاموال للمصارف الحكومية (3.251.600) مليار دولار.و بلغ اجمالي

رؤوس الاموال للمصارف الاهلية (5.763.572) مليار دولار.و بلغ اجمالي رؤوس الاموال المصارف الاسلامية (5.168.000) مليار دولار.و بلغ اجمالي رؤوس الاموال المصارف الاجنبية (949.418) مليار دولار.وبلغ اجمالي رؤوس الاموال المصارف الاجنبية الاسلامية (118.686) مليار دولار.و بلغ اجمالي رؤوس الاموال المصارف الحكومية الاسلامية (150.000) مليار دولار.وقد بلغ رصيد الودائع للقطاع المصرفي (82) ترليون دينار.وقد وصل رصيد الائتمان النقدي الى (38.5) ترليون دينار .وصل رصيد الائتمان التعهدي الى (25.3) ترليون دينار. وبذلك يبلغ اجمالي الائتمان النقدي والتعهدي قرابه (63.8) ترليون دينار.وهو بذلك يمثل نسبه (17%) من الناتج المحلي الاجمالي .وبلغ رصيد الائتمان المتاخر السداد الى قرابه (4.1) ترليون دينار وبلغ مخصص الديون الخاصة به قرابه (2) ترليون دينار.و بلغ اجمالي استثمارات القطاع المصرفي قرابه (20) ترليون دينار .و بلغ رصيد المشاركات المقدمة من المصارف الاسلامية (8).و بلغ اجمالي موجودات المصارف الحكومية (104.709.899) مليار دولار.و بلغ اجمالي موجودات المصارف الاهلية (15.414.635) مليار دولار.و بلغ اجمالي موجودات المصارف الاسلامية (8.903.874)مليار دولار.و بلغ اجمالي موجودات المصارف الاجنبية (3.209.515)مليار دولار.وبلغ اجمالي موجودات المصارف الاسلامية الاجنبية (851.883) مليار دولار.وبلغ اجمالي موجودات المصارف الاسلامية الحكومية (164.293) مليار دولار.وقد كانت نسبه الاحتياطي الالزامي15 % للمصارف التجارية و10 % للمصارف الاسلامية.وبلغت نسبه السيوله 30%.وكانت نسبه كفاية راس المال(12%).امالحد الادنى لرؤوس اموال المصارف التجارية (250) مليار دينار و المصارف الاسلامية (250) مليار دينار يدفع خلال 3 سنوات والمصارف الاجنبية (50) مليار دينار.اما الحدود العليا لمنح الائتمان فكانت (8) اضعاف راس المال والاحتياطيات.وبلغ اجمالي حدود التركزات الائتمانية (4) اضعاف راس المال والاحتياطيات.وكان الائتمان الممكن تقديمه للمقترض الواحد 10% من راس المال والاحتياطيات.وكان نسبه الائتمان الممكن تقديمه للمقترض وشركائه 15% من راس المال والاحتياطيات. وبلغت الكثافة المصرفيه للمصرف واحد لكل (44000) نسمة.وقد بلغ رصيد الاستثمارات الاجنبية للقطاع المصرفي (73.2) ترليون دينار.في حين بلغ رصيد الاحتياطيات الاجنبية بمقدار (80) ترليون دينار.وبلغ صافي الموجودات الاجنبية في البنك المركزي والمصارف (102.0069).

2- الاساليب الحديثة لتطور القطاع المصرفي العراقي

اولاً:مؤشرات مستوى وصول الخدمات المالية

1- الانتشار المصرفي والكثافة المصرفيه في العراق

ان الانتشار المصرفي والكثافة المصرفيه في العراق مازالت اقل من المستوى المطلوب، وعلى الرغم من حث البنك المركزي العراقي المصارف لفتح فروع في جميع انحاء العراق، الَّا انَّ الزيادة في فروع المصارف لم تكن بالمستوى المطلوب ، وقد شهد عام 2019 زيادة طفيفة في عدد فروع المصارف، اذ بلغت (888) فرعا في حين كانت (871) فرعا عام 2010 فرعا، اذ ازدادت الكثافة المصرفيه زيادة بسيطة، وبلغت (44.25)(عام 2019 بعد ما كانت (37.3) عام 2010وصاحب ذلك انخفاض بسيط في الانتشار المصرفي، اذ كان (2.7) عام (2010) اوصبح(2.25)عام 2019 ،, ونلاحظ ان هذا التغير بسيط على الرغم من زيادة عدد الفروع، جاء نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد سكان العراق.

** الكثافة المصرفية : هي عدد السكان كل مصرف في بلد ما .

جدول رقم (3) مؤشرات الانتشار المصرفي والكثافة المصرفيه

السنة	عدد السكان	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفيه	الانتشار المصرفي
2003	25.565	525	48.69	2.0
2004	26.340	536	49.14	2.0
2005	27.139	542	50.07	1.9
2006	28.810	542	53.15	1.8
2007	29.682	549	54.00	1.8
2008	29.682	560	53.00	1.8
2009	31.664	774	40.8	2.4
2010	32.489	871	37.3	2.7
2011	33.546	941	33	2.5
2012	34.207	994	34.4	2.9
2013	35.095	1014	34.6	2.9
2014	36.004	1034	34.8	2.9
2015	36.933	854	43.24	2.31
2016	37.883	866	43.74	2.29
2017	37.140	843	44.05	2.27
2018	38.200	865	44.16	2.26
2019	39.300	888	44.25	2.25

المصدر ،البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للاحصاءوالابحاث، تقرير الاستقرار السنوي للسنوات (2019/2016)

***(الكثافة المصرفيه =عدد الفروع - عدد السكان (1000 نسمة)

** الانتشار المصرفي = عدد الفروع / عدد السكان

2- الانتشار الجغرافي والمصرفي ل (ATM)

بداية لابد ان نعرف معنى (ATM) هي اداه الكترونية تمكن الزبائن باستخدام الحسابات الخاصة بهم والقيام بسحب الاموال في الوقت الذي يرغبون به بدون الحاجة الى الذهاب الى المصرف .(Casteleyn& Kray,2018: 50)

وللصراف الالي العديد من الفوائد التي ساعدت على انتشاره ومنها :

(1)- المرونة : اذ يتيح الصراف الالي المرونة للعميل في استخدامة في الوقت الذي يناسبه والوصول الى حساباتة في الوقت الذي يرغب فيه .

(2)- الملاءمة: ان تلائم ساعات التشغيل المتزايدة حسب جدول مواعيد العملاء. (Ayokunle , Olumide,2014: 4)

(3)- خدمة العملاء : عدم الحاجة الى وجود موظفي مؤسسات التمويل الاصغر للقيام بالمعاملات مما يفسح لهم مجالا اكبر لخدمة العملاء.

(4)- امكانية الوصول: الى مزيد من العملاء خارج نطاق شبكة الفرع، كما هو الحال في المراكز السكانية الاصغر حجما.

ويقوم الصراف الالي بتقديم العديد من الخدمات التي طورت العمل المصرفي اذ يقدم :

- السحب و الايداع النقدي.
- التحويل الكتروني من حساب الى اخر.
- طلب كشف حساب مختصر.(Schechtman,2008: 9)
- خدمات تسديد الفواتير.

خدمة تحويل الرصيد. (chyou Wu،2011: 6)

ان استخدام خدمات الدفع الالكتروني تعد من الاهداف المهمة التي يسعى البنك المركزي العراقي الى زيادتها، وذلك من اجل جمع اكثر عدد ممكن من الافراد داخل المنظومة المالية والحث على زيادة استخدام ادوات الدفع

الالكتروني، والتقليل من التعامل بالنقد تدريجيا، وقد شهد عام 2019 زيادة في انتشار اجهزة (ATM) اذ يلحظ ارتفاع عدد(ATM)الى مساحة العراق بعد ما كان (1.07عام 2011) الى(2.5 عام 2019) ولكن مازالت النسبه قليله جدا ولا تستجيب الى الطموح والهدف ،ومن المفترض ان تزداد هذه النسب مستقبلا تنسيقا مع تعليمات البنك المركزي العرقي بهذا الشان. وكذلك الحال فيما يخصُّ انتشار خدمات الدفع الى عدد سكان العراق لكل (100000نسمة، فانَّ هذه النسبه تُعدُّ منخفضةاذ كانت (2.3 عام 2011) وبلغت (2.8 عام 2019)ولكن مازال هذا الانتشار في خدمات الدفع بسيطا جدا، والسبب في ذلك ان معظم الاسواق التجارية والمحلات تتعامل بالنقد وليس باجهزة (ATM)؛ لعدم انتشار هذه الثقافة، ومازالت هذه العملية غامضة على معظم اصحاب المحلات التجارية، ولا سيما في المناطق الشعبية والنائية.اذ نلاحظ ان(ATM) يكون انتشاره مقتصراً على المولات والمراكز التجارية وبعض الدوائر الحكومية ومقرات فروع المصارف، ولا توجد اجهزة منتشرة في المناطق العامة .ولكن مع استمرار التحسن الامني في العراق، المتزامن مع جهود البنك المركزي العراقي في تشجيع المصارف على فتح اكبر عدد ممكن من اجهزة الصراف الالي، فان هذه النسبه من المتوقع ان تزداد في الايام المقبله.

أ-الانتشار الجغرافي للمصارف لكل (1000) كم²

جدول رقم (4) الانتشار الجغرافي للمصارف لكل (1000)كم ²

السنة	عدد فروع المصارف	عددATM	عدد الفروع لكل (1000)كم²	عدد ATMلكل (1000) كم²
2010	871	0	2.00	0
2011	899	467	2.06	1.07
2012	994	467	2.28	1.07
2013	1014	647	2.33	1.07
2014	1034	337	2.37	0.71
2015	854	580	1.96	1.33
2016	866	660	1.99	1.52
2017	843	430	1.94	1.5
2018	865	550	2.3	2.0
2019	888	700	2.8	2.5

المصدر ،البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، تقرير الاستقرار السنوي للسنوات (2016 (2019

تبلغ مساحة العراق (435052) كم²

ب- الانتشار المصرفي لماكنات الصراف الالي لكل(100000) نسمة

البطاقة الائتمانية Credit cards

وهي بطاقة بلاستيكية او معدنية ممغنطة تحمل رقماً خاصاً بها واسم حاملها وتاريخ اصدارها .(Scott L,2018: 4)

وهي شريحة الكترونية تعطي لحاملها الحق في الحصول على الائتمان الذي يرغبه وفق شروط يضعها مصدر البطاقة الائتمانية سواء كان المصدر مصرفاً او المؤسسة ماليه.(Chin p, 2019: 4)

هناك فوائد كثيرة للبطاقة الائتمانية ونذكر منها

1- فوائد البطاقة الائتمانية للمصرف المصدر لتلك البطاقة وهي

أ- الحصول على اكبر عدد من مقتني البطاقة وبالتألي الحصول على فوائد اكثر . (عبود ,2016: 4)

ب- ارباح البطاقة تكون اكثر من اعبائها للمصرف .

ج- تشجيع المحلات والفنادق والشركات على فتح حسابات لدى المصرف المصدر للبطاقة .

د- حصول المصرف على الاموال عند كل عملية تجديد للبطاقة وكذلك عن كل عملية تحويل عمله للخارج وكذلك عن كل عملية دفع. (خزعل و علي , 2017: 313)

2- فوائد البطاقة الائتمانية بالنسبه لحامل البطاقة هي:

أ- النجاة من مخاطر سرقة النقود .

ب- اتمام عمليات الدفع بسرعة . (عرفات , 2007 : 34)

ج- دفع الفواتير بيسر وبالوقت الذي يحب حاملها فيه.

د- بعض المصارف تضع حوافز لحامل البطاقة منها حصولهم على قرض بطريقة اسرع واسهل من الطرق التقلديه. (Blankson,2012: 564)

هـ- يمكن لحامل البطاقة تعبئة بطاقتة بالاموال بالوقت الذي يشاء.

و- من مميزاتها ان بعض المصارف تعطي تاميناً على الحياة لصاحبها.(Agarwal.et.al.,2013:6)

جدول رقم (5) الانتشار المصرفي لماكنات الصراف الالي لكل(100000) نسمة

السنة	عدد البالغين	عددATM	عدد نقاط الدفع (كي كارد)	نسبه التغير (½)
2010	0	0	0	0
2011	19929	467	50000	2.3
2012	20569	467	50000	2.2
2013	21227	647	30000	3.1
2014	21926	337	30000	1.5
2015	22082	580	30000	2.6
2016	22654	660	30000	2.9
2017	23226	430	40000	1.8
2018	23798	550	40000	2.3
2019	24370	700	45000	2.8

المصدر ،البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، تقرير الاستقرار السنوي للسنوات (2016 2019)

من خلال الجدول اعلاو نلاحظ ان عدد البالغين الذين يستخدمون (ATM) و(الكي كارد) كان (19929) مواطن من اصل سكان العراق وهي نسبة قلية ومعدومة جدا ومن ثم بدى انتشار الثقافة الالكترونية والوعي المصرفي بين الناس وبدءت هذة النسبة بالزيادة تدريجيا حتى وصلت الى (24370) مواطن صحيح النسبة لاتزال قليلة لكن لابائس بها .

اما عدد (ATM) فنلاحظ ان كان (467) جهاز في (2010) وهي قليلة جدا حيث لاتتنتشر بمكان واسع وليس لها اقبال من الناس لعدم وجود الوعي المصرفي الكافي والفعال وبدءت بالانتشار شي فشي حتى وصلت الى (700 جهاز في 2019) وهي نسبة قليلة ايضا وليست في مستوى الطموح .

اما بالنسبة الى (الي كارد) عدد نقاط الدفع فان انتشارها قليل ايضا وليست بالمستوى المطلوب ولا تتناسب مع مساحة وحجم سكان العراق .

ثانياً: موشر نفاذ الاستخدام

عدد حسابات الودائع الى عدد السكان البالغين لكل (1000) نسمة

ان نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين ويعد المؤشر الاكثر استخداما لقياس مستوى الشمول المالي في الاقتصاد، استنادا الى تقديرات البنك الدولي ان مستوى الشمول المالي في العراق بناء على المؤشر المذكور بلغ (2.5) اي مانسب (75%)من عدد البالغين ليس لديهم حسابات مصرفية، وانما يتعاملون بالنقد في تسوية معاملاتهم التجارية وابراء الذمم، وان انخفاض هذه النسبة و بقاء نسبة كبيرة من سكان العراق البالغين دون الاستفادة من الخدمات المصرفية، يعود الى تركز فروع المصارف في محافظة بغداد بحدود (38.7%) من اجمالي فروع المصارف في العراق من ناحية، ومن ناحية اخرى امتناع الكثير من الافراد التعامل مع المصارف بسبب الاحكام الدينية، ونسبة (30%) من اجمالي نساء العراق يعشن في الريف وبالضرورة ليس لديهن حسابات مصرفية في افضل الاحوال فان نسبة قليلة منهن يمتلكن حسابات توفير، ان نفس النسبة من الذكور يعيشون في المناطق الريفية وايضا نسبة كبيرة منه لايمتلكون حسابات مصرفية ، فضلا عن انتشار ظاهرة الاكتناز.

جدول رقم (6) عدد حسابات الودائع الى عدد السكان البالغين لكل(1000)نسمة

السنة	عدد البالغين 15 سنة فاكثر(1)	عدد حسابات الودائع(2)	نسبة الودائع الى البالغين (1/2)
2010	19.303	47.947	2.5
2011	19.929	56.157	2.8
2012	20.569	62.005	3.01
2013	21.227	68.855	3.2
2014	21.986	74.073	3.4
2015	22.082	64.344	2.9
2016	22.654	62.398	2.8
2017	23.197	63.895	2.8
2018	24.472	67.409	2.7
2019	25.817	71.116	2.6

المصدر ،البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، تقرير الاستقرار السنوي للسنوات (2016 2019)

المبحث الثاني :تحليل مؤشرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق

اهتم العراق بالاستثمارات الاجنبية المباشرة اهتماما ملحوظا لما لها من اهمية في بناء وتطوير البلد الذي تتم فيه عملية الاستثمار اضافة الى نقل الخبرات والتكنولوجيا من البلد المستثمر الى البلد المضيف لانها ايضا تجلب الارباح والامتيازات التي تسهم بشكل ملحوظ في بناء الاقتصاد .

تحليل مؤشرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق

1- التدفقات الاجنبية الداخله والتدفقات الاجنبية الخارجة

هي التدفقات الاجنبية التي دخلت الى العراق والتي خرجت منه للمدة بين(2003-2019)

كما مبين في جدول رقم (7) التدفقات الاجنبية الداخله والتدفقات الاجنبيةالخارجة للمدة من (2003-2019)(مليار دولار)

التسلسل	السنة	التدفقات الواردة	التدفقات الصادرة
1	2003	1.000	0
2	2004	300	0
3	2005	515	89
4	2006	383	305
5	2007	972	8
6	2008	1856	34
7	2009	1598	72
8	2010	1396	125
9	2011	1882	366
10	2012	3400	490
11	2013	2335	227
12	2014	10176	242
13	2015	7574	148
14	2016	6256	304
15	2017	5032	78

16	2018	4885	188
17	2019	3076	1942

المصدر الالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،ضمان الاستثمار في الدول العربية ، مؤشرضمان لجاذبية الاستثمار ، الكويت، للسنوات (2015/2017/2019)

من خلال النظر الى الجدول يتبين لنا ان التدفقات الواردة الى العراق كانت اشبه بان تكون معدومة في عامين (2003 و 2004) وبدأت منذ عام (2005) بل نمو بشكل تدريجي اذ بغت التدفقات الواردة (515 مليار دولار لعام 2005) واخذت بالنمو والارتفاع بشكل تدريجي وقد ارتفعت وانخفضت بسبب تاثيرها بالظروف الامنية والاقتصادية العامة للبلد فبعد ان كانت (1.000 مليار دولار في 2003 و 515 في 2005) اصبحت (3076 مليار دولار في 2019) ان النمو الحاصل في التدفقات الواردة يعد جيدا الى درجة كبيرة بسبب تحسن الاوظاع الامنية ومحاربه الارهاب والسماح للشركات الاجنبية المباشرة بالدخول الى العراق والاستثمار فيه .

اما فيما يخص التدفقات الصادرة فنلاحظ ان (2003 و2004) لاتوجد اي تدفقات صادرة لان 2003 كان سقوط النظام ولايوجد استقرار امني لان الوضع الامني انذاك كان منفلت وكذلك في 2004 ومن ثم بدا الاستقرار الجزئي للاوضاع الامنية والاقتصادية فنلاحظ ان (2005 بلغت التدفقات الصادرة 89 مليار دولار) فقد كانت قليله لكن كبداية للبلد سقط نظامة الامني والسياسي والاقتصادي تعد بداية مبشرة واستمرت التدفقات الصادرة بالنمو تدريجيا حتى بلغت (1942 مليار دولار في 2019) .

الشكل رقم (2) يوضح التدفقات الاجنبية الداخله والتدفقات الاجنبية الخارجة

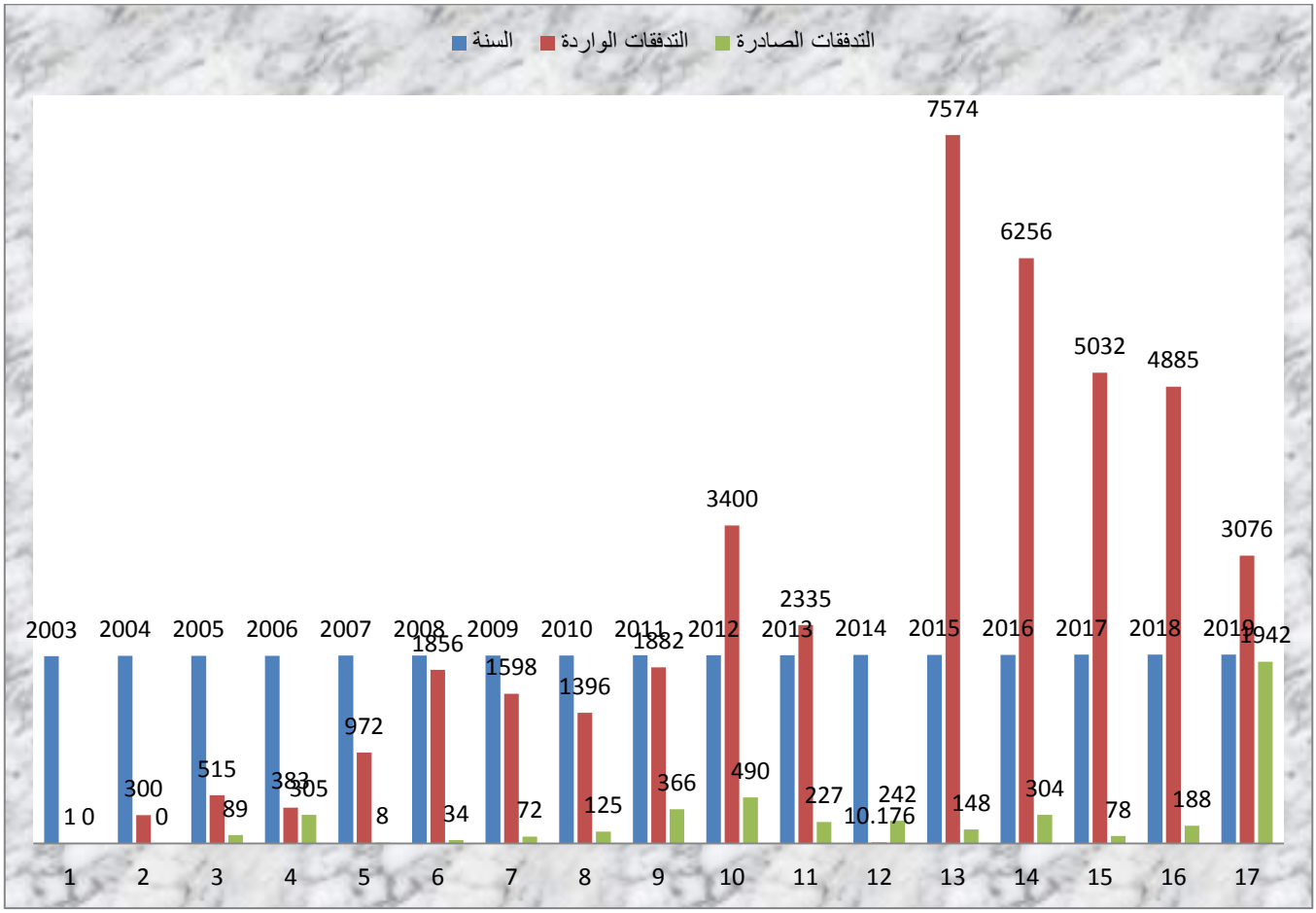

المصدر ، من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الموجودة في جدول رقم (7) باستخدام برنامجExcel

2- الارصدة الاجنبيةالواردة والارصدة الاجنبيةالصادرة

وهي الارصدة الاجنبية التي وردت وصدرت من والى العراق للمدة بين (2003-2019) كما مبين في

جدول رقم (7) الارصدة الاجنبية الواردة والارصدة الاجنبية الصادرة للعراق للفترة من (2003-2019) (مليار دولار)

التسلسل	السنة	الارصدة الواردة	الارصدة الصادرة
1	2003	1.000	0
2	2004	300	0
3	2005	176	89

4	2006	2143	394
5	2007	3115	401
6	2008	4970	435
7	2009	6569	507
8	2010	7965	632
9	2011	9848	998
10	2012	13248	1486
11	2013	10913	1715
12	2014	7363	1956
13	2015	10128	2104
14	2016	10128	2408
15	2017	10128	2486
16	2018	0	2674
17	2019	0	2869

المصدر الالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،ضمان الاستثمار في الدول العربية ، مؤشرضمان لجاذبية الاستثمار ، الكويت، للسنوات (2015/2017/2019)

من خلال النظر الى الجدول يتبين لنا ان الارصدة الواردة الى العراق كانت اشبه بان تكون معدومة في عام (بلغت الارصدرة الواردة مليار دولار1.000) ومن ثم نمت الارصدة وبلغت (مليار دولار300 في 2004) وبدأت منذ عام (2005) بل نمو بشكل تدريجي اذ بغت الارصدة الواردة (مليار دولار176 لعام 2005) واخذت بالنمو والارتفاع بشكل تدريجي وقد ارتفعت وانخفضت بسبب تاثيرها بالظروف الامنية والاقتصادية العامة للبلد اصبحت (10128 مليار دولار في 2017) ان النمو الحاصل في الارصدة الواردة يعد جيدا الى درجة كبيرة بسبب تحسن الاوظاع الامنية ومحاربه الارهاب والسماح للشركات الاجنبية المباشر بالدخول الى العراق والاستثمار فيه .

اما فيما يخص الارصدة الصادرة فنلاحظ ان (2003 و2004) لاتوجد اي تدفقات صادرة لان 2003 كان سقوط النظام ولايوجد استقرار امني باذ كان الوضع الامني منفلت وكذلك في 2004 ومن ثم بدى الاستقرار الجزئي للاوضاع الامنية والاقتصادية فنلاحظ ان (2005 بلغت الرصدةالصادرة 89 مليار دولار) فقد كانت قليله لكن كبداية للبلد سقط نظامة الامني والسياسي والاقتصادي تعد بداية مبشرة واستمرت التدفقات الصادرة بالنمو تدريجيا حتى بلغت (2869مليار دولار في 2019) .

شكل رقم (3) يوضح الارصدة الاجنبية الواردة والارصدة الاجنبية الصادرة

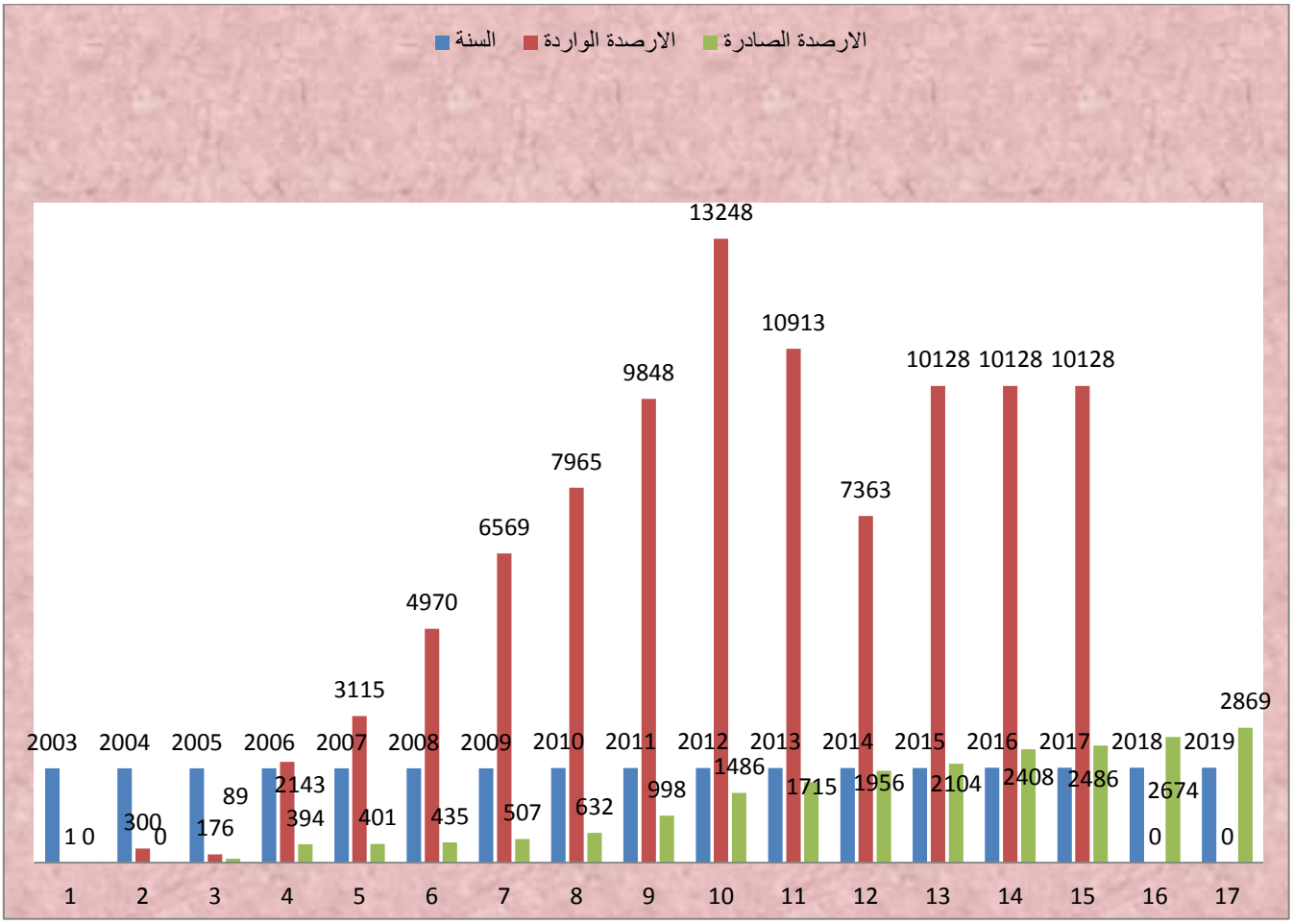

المصدر ، من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الموجودة في جدول رقم (8) باستخدام برنامجExcel

4- الدول التي استثمرت في العراق

وهي اهم الدول العربية والاجنبية التي استثمرت في العراق للمدة من(2003-2019)

كما مبين في جدول رقم (9) اهم الدول التي استثمرت في العراق للمدة من (2003-2019) (مليار دولار)

التسلسل	الدول	عدد المشروعات	تكلفة(مليار دولار)
1	الامارات	53	31.121
2	الولايات المتحدة	51	293.047
3	المملكة المتحدة	33	7.451

4	تركيا	22	611
5	لبنان	17	3.729
6	فرنسا	15	1.523
7	الاردن	15	748
8	روسيا	14	12.355
9	ايران	12	649
10	الكويت	9	869
11	المانيا	9	194
12	الهند	7	2.888
13	مصر	6	633
14	ايرلندا	5	874
15	كوريا الجنوبية	4	784
16	السويد	4	200
17	البحرين	3	152
18	استرأليا	2	1.711
19	كندا	2	865
20	باكستان	2	663
21	الفلبين	2	230
22	الدنمارك	2	194
23	السعودية	2	115
24	رومانيا	2	61
25	سويسرا	1	2.617
26	برمودا	1	850
27	تايلاندا	1	850
28	النرويج	1	673
29	جمهورية الشيك	1	450
30	لاتيفيا	1	146

31	لوكسمبورغ	1	115
32	نيوزيلندا	1	100
33	دول اخرى	47	569

المصدر الالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،ضمان الاستثمار في الدول العربية ، مؤشرضمان لجاذبية الاستثمار ، الكويت، للسنوات (2015/2017/2019)

من خلال الجدول اعلاه يتبين ان دوله الامارات العربية المتحدة كانت من اكثر الدول التي استثمرت في العراق اذ بلغ عدد المشروعات (53) مشروعاً وبتكلفة قدرها (31.121) مليار دولار, وقد توزعت المشاريع التي استثمرت بها الامارات العربية المتحدة مابين النفقط والغاز والخدمات المالية ونلاحظ من خلاة الجدول اعلاة انها وزعت المشاريع على مشروعات مختلفة ومتنوعة. وتاتي في المرحله الثانية الولايات المتحدة اذ بلغ عدد المشروعات (51) مشروع وبتكلفة قدرها (293.047) مليار دولار وقد جاء النفط والغاز في المرتبة الاولى من حيث الاستثمار ويمكن القول انة الاستثمار الاهم لدى الولايات المتحدة وجاء بالمرتبة الثانية الخدمات الصناعية والكترونية والمالية وان استثماراتة قد تنوعت . ونلاحظ ان المملكة المتحدة (بريطانيا) قد جاءت في المرتبه الثالثة من اذ عدد المشروعات و بلغت (33) مشروعا بتكلفة قدرها (7.451) مليار دولار والمشروعات التي تم الاستثمار بها متنوعة . اما المرتبه الرابعة فقد جاءت روسيا بعدد مشروعات (14) مشروع بتكلفة قدرها (12.355) مليار دولار وقد تنوعت الاستثمارات مابين صناعية وتكنولوجية ولكن استثماراتها في النفط كان قليل . وباقي الدول موضحة بالجدول اعلاه

5- الدول التي استثمر فيها العراق

وهي اهم الدول العربية والاجنبية التي استثمر فيها العراق للمدة من (2003-2019)

كما مبين في جدول رقم (10)الدول التي استثمر فيها العراق للفترة (2003-2019) (مليار دولار)

التسلسل	الدول	عدد المشروعات	تكلفة(مليار دولار)
1	الامارات	4	127
2	المملكة المتحدة	1	36
3	تركيا	1	20
4	الاردن	1	16
5	لبنان	1	15

6	ايران	1	8

المصدر الالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،ضمان الاستثمار في الدول العربية ، مؤشرضمان لجاذبية الاستثمار ، الكويت، للسنوات (2015/2017/2019)

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان الامارات العربية المتحدة قد احتلت المرتبه الاولى من بين الدول التي استثمر فيها العراق امواله اذ بلغ عدد المشاريع (4) بتكلفة قدرها (127) مليار دولار وكما ورد في الجدول السابق ان الامارات العربية المتحدة عي من اكبر الدول واكثرها استثمارا في العراق وبذلك تكون الامارات من اكثر الدول التي يستثمر بها وقد تنوعت الاستثمارات مابين عقارية وخدمات اعمال ومالية . وجاءت بالمرتبه الثانية المملكة المتحدة (بريطانيا) اذ بلغ عدد المشروعات مشروع واحد فقط بتكلفة قدرها (36) مليار دولار ومن خلال الجدول السابق نلاحظ ان المملكة المتحدة جاءت في المرتبة الثالثة التي استثمرت في العراق ولكن نلاحظ انها جاءت بالمرتبة الثانية من حيث تسلسل الدول التي استثمر بها العراق . وجاءت تركيا بالمرتبه الثالثة ومن ثم لبنان وايران.

6- القطاعات التي تم الاستثمار فيها

وهي اهم القطاعات التي تم الاستثمار فيها في العراق للمدة من (2003-2019)

كما مبين في جدول (11) الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق وفقا للقطاعات التي تم الاستثمار فيه في العراق للمدة من(2003-2019) (مليار دولار)

التسلسل	القطاع	عددالمشروعات	تكلفة(مليار دولار)
1	خدمات الاعمال	66	600
2	النفط والغاز الطبيعي	52	40625
3	الخدمات المالية	52	816
4	ألاتصألات	24	110513
5	العقارات	18	31899
6	الفنادق والسياحة	12	1101
7	المبيعات والتسويق	10	57
8	التجزئة	7	65
9	المعادن	6	1101
10	التخزين	6	321

11	البناء ومواد البناء	5	161513
12	السيارات	4	2961
13	الغذاء والتبغ	4	571
14	الألات الصناعية والمعدات	4	451
15	التعليم والتدريب	4	88
16	المواد الكيمياوية	3	6009
17	وسائل النقل	3	280
18	الورق والطباعةوالتغليف	3	636
19	الكترونيات	3	162
20	حاسبات الاليه والمعدات	2	116
21	خدمات البرمجيات	2	116
22	الرعايا الصحية	1	96
23	منتجات استهلاكية	1	71
24	الصيانه والخدمات	1	9
25	اخرى	76	1376

المصدر الالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،ضمان الاستثمار في الدول العربية ، مؤشرضمان لجاذبية الاستثمار ، الكويت، للسنوات (2015/2017/2019)

من خلال الجدول اعلاه يتبين لنا ان اهم القطاعات التي تتم فيها استثمارات اجنبية مباشرة هي خدمات الاعمال التي جاءت بالمرتبه الاولى بعدد مشاريع بلغ (66) مشروعاً وبتكلفة قدرها (600) مليار دولار. وجاء النفط والغاز الطبيعي بالمرتبه الثانية وتساوى الخدمات المالية من اذ عدد المشروعات التي بلغت (52) مشروعا وكان الاختلاف في التكلفة فقط اذ بلغت التكلفة للنفط والغاز (40.652) مليار دولار وهي اعلى تكلفة استثمارات من بين جميع التكأليف اما فيما يخص الخدمات المالية فقد بلغت تكلفتها (816) مليار دولار ومن ثم باقي القطاعات الصناعية.

ومن خلاة ماورد اعلاة في الجداول نلاحظ مجموع مااستثمر في العراق (2465 مليار دولار) وتنوعت المشاريع مابين النفقط والغاز وخدمات الاعمال التي احتلت اعلى المراتب ومن ثم تلاة الخدمات المالية والاتصالات والعقارات .

اما ماستثمر في العراق للفترة (2003-2019) هي (222 مليار دولار) وقد احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الاولى ومن ثم الولايات المتحدة ،

وان الفرق مابين الاستثمار داخل العراق وخارج العراق هو (443 مليار دولار) وهذا يدل على ان العراق يستقبل استمارات اجنبية مباشرة اكثر من المشاريع التي يقوم بها في الخارج وان البيئة الاقتصادية والسياسية للعراق بداءات بالتحسن التدريجي وقدرة العراق على استقبال الاستثمارات وتوفر كافة الضروف المهئية لذلك الاستثمار .

المبحث الثالث

تحليل العلاقة بين القطاع المصرفي العراقي والاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق

في هذا المبحث سوف يتم اختبار فرضيات الدراسة التي تناولتها الباحثة اذ تناول البحث فرضيتين اساسيتين هما (ليس القطاع المصرفي العراقي دور في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة)(ليس لمؤشرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق انعكاس لعمل القطاع المصرفي). وفيما ياتي توضيح لكلتا الفرضيتين :

جدول رقم (12) الكثافة المصرفية والشمول المالي رصيد الاستثمارات والاحتياطيات الاجنبية مليار دولار

السنة	الكثافة المصرفية	الشمول المالي	رصيد الاستثمارات الاجنبية للقطاع المصرفي
2003	48.69	0	20
2004	49.14	0	22
2005	50.07	0	23.5
2006	53.15	0	23.9
2007	54.00	0	25.7
2008	53.00	0	26.9
2009	40.8	0	28
2010	37.3	%05	30.9
2011	37.08	%05	37.4
2012	34.4	%1	33.9
2013	34.6	%1	40.3
2014	34.8	%1	44.7
2015	43.24	%1	46.3
2016	43.74	%1	57.1
2017	44.05	%2	51.2
2018	44.16	%2.26	68
2019	44.25	%2.26	73.2

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والاباحث ،النشرة الاحصائية السنوية، للسنوات متعددة (2014,2016,2019).

من خلال الجدول اعلاه يمكن ان نلاحظ الشمول المالي لة نسب متفاوتة ويمكن تعريف الشمول المالي بانة ضمان الوصول في الوقت المناسب للخدمات المصرفيه والعمليات المالية عند الحاجة أليها من قبل منخفضي الدخل (اصحاب الدخل المحدود) اذ يساعد هذا في التقليل من الفقر والمساعدة على التنمية الاقتصادية. (Aggarwa،2014:558)

هو استخدام الخدمات المصرفيه والمالية بسهوله من قبل جميع الافراد والشركات وللشمول ابعاد تحدد مدى كفاءتة منها (الجنس و المنقطة والدخل والمستوى التعليمي) كل هذه لها تاثير على توسيع او تقليل الفجوة المالية بين الافراد. (Ratan&et.al،2015: 8).

ان الشمول المالي هوعدد البالغين الذين باستطاعتهم الحصول على خدمات مأليه .كما اكد على ان الشمول المالي هو عدم وجود عقبات سواء كانت (سعرية او غير سعرية) امام المستخدمين للوصول الى تلك الخدمات في الوقت المناسب. (Naumenkova,2019: 195)

رئي الباحثة : الشمول المالي هو : وصول جميع الافراد بدون استثناء الى الخدمات المصرفيه كامله والخدمات المالية والائتمان والاقراض والادخار .....الخ في الوقت المناسب واقل تكلفة ممكنة وبجودة عالية.

اهم مبادئ الشمول المالي

للشمول المال العديد من المبادى التي تكون مستمدة من الخبرات والسياسات المالية والدينامكية للبلدان التي تسعى الى تقليل نسبه الفوارق الطبقية بين افرادة وامكانية حصولهم على خدمات مأليه بمايتناسب احتياجتهم

1- القيادة : محاوله القيادات الحكومية الى توصيل الخدمات المالية للجميع الافراد.

2- التنوع : تنوع الخدمات التي تقدمها للافراد (ادخار ، ائتمان ، تحويل الاموال ، تامين ، صيرفة ، ودائع ، قروض .....الخ) بتكلفة منخفضة لجميع الافراد(sarma,2008: 10)

3- الابتكار : اي ابتكار خدمات واعمال مأليه ومصرفيه جديدة تواكب التطور التكنولوجي والعلماني الحاصل في العالم .

4- التمكين: نشر الثقافة المالية بين افراد المجتمع باذ تمكنهم من الاستفادة من الخدمات المقدمة لهم.

5- التعاون: التعاون بين جميع المؤسسات والقيادات الحكومية في سبيل توصيل وتقديم خدمات مميزة لافراد المجتمع بوقت مناسب وتكلفة اقل.(Jain& Swain:2019: 269)

6- الحماية : حماية المستهلك وحفظ خصوصايتة

7- المعرفة: الاستفادة القصوى من البيانات والمعلومات المالية التي تتناسب مع السياسة القائمة ومحاولات رفع تلك المعرفة وتكون متناسقة ما بين مقدم ومتلقي الخدمة.(Dudin,2017: 5)

8- التناسب : محاوله ان يكون هناك تنسيق متناسب مابين الفوائد والمخاطر الخدمات المصرفيه.

9- الاطار: العمل ضمن اطار المعايير الدولية وبحسب نظام السياسة المالية للدوله .(Abrol,2018: & Kaur (38

ابعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسها

مصطلح الشمول المالي حديث نسبيا اذ يعود ظهورة الى نهاية القرن العشرين وجاء الاهتمام بهذا المصطلح نتيجة للانتشار الفقر بدرجة كبيرة وعدم استخدام الخدمات المصرفيه والمالية ومن هنا كان لابد من الاهتمام ونشر ثقافة الخدمات المصرفيه والتعليم لان التعليم يؤدي الى زيادة ثقافة الافراد والوصول الى الخدمات المصرفيه وبالتألي زيادة الشمول المالي اذ لوحظ من خلال الدرأسات المتعاقبه والمستمرة التي اجرتها (GPFI) ان خمس الدخل يؤثر على الشمول المالي .

وكما لاحظ(IMF) ان البطاقة الوطنية هي احد اهم محركات الشمول المالي وهذا سوف يؤدي الى ان عدم امتلاك البطاقة الوطنية يمنع الافراد من استخدام الخدمات المالية والمصرفيه الالكترونية ويؤثر على الشمول المالي تاثيراً كبير وهنا جاء تدخل الحكومات من اجل صرف مبالغ كبيرة على التعلم والثقافة وننشر الوعي المصرفي بصورة كبيراً من اجل الوصول الى الخدمات بسهوله ومن دون اي جهد وباقل تكلفة ممكنة .

اذن ابعاد الشمول المالي هي (الوصول / الاستخدام / الجودة)

1-الوصول الى الخدمات المالية: يقوم هذا البعد بتحديد عدد الافراد الذين يملكون حسابات مصرفيه والذين يسطيعون الوصول الى الخدمات التي تقدمها الجهات الرسمية وامكانية الوصل الى تلك الخدمات بسهوله وبدون تكلفة او باقل تكلفة ممكنة ويبين هذا البعد: (Krishna& Nair&Ashok,2019: 407)

أ-عدد المصارف.

ب-عدد الفروع.

ج-عدد الصراف الألي.

د-عدد المنافذ.

هـ-عدد وكلاء المصارف.

و-عدد السكان.

جدول رقم (13) بعد الوصول الى الخدمات المالية ومؤشرات قياسة

البعد	مؤشرات قياسة
الوصول الى الخدمات المالية	✓ عدد اجهزة الصراف الألي لكل 1000كيلومتر مربع (الانتشار المصرفي) ✓ حسابات التحويل المالي الالكتروني ✓ حسابات النقود الالكترونية ✓ الارتباط بين نقاط تقديم الخدمة ✓ النسبه المئوية للجمألي السكان ونقطة وصول الى واحدةعلى الاقل ✓ عدد نقاط الوصول الى الخدمات لكل 10000 نسمة

المصدر، البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، تقرير الاستقرار المالي للسنوات (2017-2018)

2- استخدام الخدمات المالية: يقوم هذا البعد بتحديد نسبه الذين يستخدمون الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية المصرفيه وكلما زاد هذا البعد كلما دل على اهمية الشمول المالي وتاثيره الايجابي بالافراد وهنا يجبب تحديد البيانات والمعلومات المتعلقة بالاستخدام وكيفيه الاستخدام ونوعه ،حددت (G20) عدداً من المؤشرات للاستخدام منها(Amidžić.et.al،2014:10)

أ- عدد الافراد الذين يملكون حسابات مصرفيه رسمية.

ب- تعامل الافراد مع الادخار وكيفيه الاستثمار ومخاطرة.

ج-حاجة الافراد الى الاقتراض للقيام بالمشاريع الخاصة بهم.

جدول رقم (14) بعد استخدام الخدمات المالية ومؤشرات قياسة

البعد	مؤشرات قياسة
استخدام الخدمات المالية	✓ نسبه البالغين الذين لديهم حساب واحد على الاقل وديعة منتظم ✓ نسبه البالغين الذين لديهم حساب واحد على الاقل ائتمان منتظم (العمق المصرفي) ✓ عدد المتعاملين بسياسة التامين لكل 1000من البالغين ✓ عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد ✓ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف ✓ عدد البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ✓ نسبه المتحفظين بحساب مصرفي خلال سنة مضت ✓ نسبه الباغلين الذين يتلقون تحويلات مأليه محلية او دولية ✓ نسبه الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حساب مألي رسمي ✓ عدد الشركات الصغيرة او المتوسطة التي لها حساب ودائع ✓ عدد الشركات الصغيرة او المتوسطة التي لها حساب قروض ✓ عدد حسابات ودائع المنتظم لكل 10000بالغ ✓ عدد حسابات الائتمان المنتظمة لكل 10000بالغ

المصدر، البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، تقرير الاستقرار المالي للسنوات (2017-2018)

3- جودة الخدمات المالية: ان هذا البعد هو بعد التحدي بالنسبه للمؤسسات المالية والمصرفيه لان هذا البعد غير واضح المعالم وغير مباشر وفيه الكثير من التحديات ، و يقوم هذا البعد بتحديد الجودة للخدمات المالية والمصرفيه المقدمة للافراد وهل هي بالمستوى المطلوب او لا، وتوجد العديد من العوامل التي تحدد جودة الخدمات المقدمة ومنها: (Farid et.al.،2018:82)

أ- تكلفة الخدمات.

ب- وعي المستهلك.

ج- فعالية أليه التعويض.

د- خدمات حماية المستهلك.

هـ- الكفاله المالية.

و- شفافيه المنافسة السوقية.

جدول رقم (15) بعد جودة الخدمات المالية ومؤشرات قياسها

البعد	مؤشرات قياسة
جودة الخدمات المالية	(القدره على تحمل التكأليف) ✓ معرفة متوسط الكلفة الشهرية للحصول على حساب رسمي ✓ الحد الادنى الرسمي للاجور ✓ متوسط الرسوم السنوية للحصول على حساب جاري مفتوح ✓ متوسط تكلفة تحويلات الائتمان ✓ نسبه العملاء الذين قالو ان تكلفة الرسوم غأليه (الشفافيه) ✓ نسبه العملاء الذن افادو بان المعلومات المالية التي يتلقونها واضحة وكافيه عند الحصول على قروض مأليه

	✓ وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية (حمايةالمستهلك) ✓ وجود لائحة او قانون للشكاوي للتعامل بين العملاء والالمؤسسة المالية ✓ نسبه العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق الائتمان ✓ وجود محاكم مأليه للجوء أليها عند التعرض للمشاكل المالية (الراحةوالسهوله) ✓ نسبه الافراد الذين لايشعرون بالراحة عند بمتوسط الوقت الذي يقضونة في الانتظار بالمؤسسات المالية ✓ متوسط الوقت الذي يقضية العملاء في الاصطفاف بالالمؤسسةالمالية (التثقيف المالي) ✓ نسبه البالغين الذين يستطيعون اجراء ميزانية لهم شهريا ✓ نسبه الافراد الذين لديهم معرفة بالمصطلحات المالية المديونية(السلوك المالي) ✓ نسبه المقترضين الذين يتاخرون شهراً عن التسديد ✓ كيفيه حل الازمات المالية للافراد اما بالاقتراض من الاصدقاء اوالاقارب ،بيع الاصول المالية، قرض بنكي العوائق الائتمانية ✓ نسبه الوحدات الادارية في المناطق الحضرية على الاقل بثلاثه فروع مأليه رسمية للمؤسسات ✓ نسبه الشركات الصغيرة او المتوسطة المطلوب منها ضمانات على

	قروضها المصرفيه ✓ وجود نقص في المعلومات حول اسواق الائتمان

المصدر، البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، تقرير الاستقرار المالي للسنوات (2017-2018)

ان الكثافة المصرفيه فنلاحظ انها كانت (37.3 في 2010) ومن ثم ارتفعت الى (37.08في 2011) وان الكثافة كلما ارتفعت كانت مؤشراً غير ايجابي ونلاحظ انها كانت (34 في السنوات الثلاث التأليه) وهنا يكون هناك تحسن ملحوظ ولكنة ليس بجيد جدا اما في السنوات اللاحقة فقد ارتفعت الى اكثر من (44) وهذا يدل على ان الكثافة المصرفيه ليست جيدة وان دورها في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة غير جيد.

اما بالنسبه الى رصيد الاستثمارات الاجنبية فانه بلغ (22 مليار دولار في 2003) , وهي نسية ظعيفة جدا ولكن قدى بدى هذا الرصيد بالتطور تدريجا وبدى بالنمو المستمر ونلاحظ انة اصبح (28مليار دولار في 2009)وهو جيد بالنسبه الى القطاع المصرفي وكذلك بالنسبه الى الاستثمارات الاجنبية المباشرة فهذا يدل على ان هناك استثمار اجنبي يحصل وهناك رصيد لدى القطاع المصرفي يمكن الاستفادة منه وجلب الارباح ، اما بالنسبه الى (2011 فقد بلغ 37.4) وهنا ارتفع ارتفاع جيد وكانت الاستفادة البلد منه جيدة ، اما في (2012 فقد بلغ 33.9) هناك انخفاض وعدم جذب الاستثمار الاجنبي بسبب الضرف السياسي والامني ، وارتفع في السنوات التي تليها وتجاوز اكثر من (50و40) اما في (2019 فقد بلغ 73.2) وهنا الارتفاع جيد جدا ورصيد استثمارات اجنبية ممتازة مما يعني ان القطاع المصرفي استطاع ان يجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والعلافة جيدة جدا.

ومن خلال ماتم توضيحة يمكن القول ان القطاع المصرفي يمتلك هيكلية جيدة وله رؤية واضحة واستقلأليه مادية ومعنوية وله امكانيات في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة . صحيح ان العراق قد مر بمراحل فيها مطبات بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية والامنية ولكنة الان في مرحله التعافي .

جدول رقم (16) مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي والموارد البشرية في العراق للمدة من (2014-2019)

السنة	الاستقرار الاقتصادي الكلي	الموارد البشرية
2014	40	40
2015	40	40

2016	50	40
2017	50	40
2018	60	40
2019	56	49

المصدر الالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،ضمان الاستثمار في الدول العربية ، مؤشرضمان لجاذبية الاستثمار ، الكويت، للسنوات (2015/2017/2019)

الاستقرار الاقتصادي الكلي وهو عنصر مهم جدا في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ونلاحظ انه كان (40 في 2014) والسنة التي تليها الا انه تحسن بشكل اكثر كبير في (2016-2017 واصبح50) وهذا دليل على تحسن الظروف الاقتصادية والسياسية في البلد اما في (2018 فقد اصبح 60) وهنا نلاحظ ان عمليات جذب الاستثمارات جيدة جدا بل وممتازة وجرت العديد من الاستثمارات الداخلية والخارجية التي تصب في مصلحة البلد ، اما في (2019 اصبح 56) لقد نزل المؤشر 4 درجات والسبب الظروف التي مر بها البلد من مضاهرات واحداث اقتصاية وامنية،وهنا نلاحظ ان العلاقة جيدة بين الاستقرار الاقتصادي الكلي وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

اما بالنسبه الى الموارد البشرية في أليد العامله التي تنجذب أليها الاستثمارات والعراق من اكثر البلدان التي تحتوي على يد عامله فعاله وخبرات وكفاءات في مختلف المجالات لكنها معطله عن العمل بشكل قصري بسبب عدم توفر فرص عمل ولاسيما للقطاع الشباب الذي يحمل شهادات عليا وبكالوريوس بنسب مرتفعة جدا، وهنا يمكن القول ان العلاقة ممتازة بين الموارد البشرية وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، ونلاحظ ان اغلب السنوات نسبه الموارد البشرية هي 40% اذن هي نسبه عالية .

جدول رقم (17) الخدمات الالكترونية في العراق للمدة من (2017-2019)

السنة	الشمول المالي	ATM الى عدد سكان العراق	ATMالى مساحة العراق	Pocالى عدد السكان العراق	POCالى مساحة العراق	تحويل مألي زين كاش	تحويل مألي اسيا حواله
2017	2	1.8	1.5	13.8	11.7	6.1	73.9
2018	2.26	2.3	2.0	17.3	15.1	6.4	53.6
2019	2.26	2.8	2.5	31.0	27.8	73.8	26.2

المصدر ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، تقرير الاستقرار الاقتصادي ، 2019 ص 91-93.

ان نسبه الشمول المالي جيدة وقد بلغت (2.26 في 2019) وهي مؤشر جيد ان الوعي المصرفي واستخدام الخدمات المالية المصرفيه والوصول الى الخدمات المالية المصرفيه ، بدأ النضوج لدى الشعب وانهم يقومون باستخدام الخدمات المالية الالكترونية بصورة جيدة وهو مؤشر جيد.

اما بالنسبه الى (Automated teller machine-ATM)فنلاحظ ان نسبتة قد بدأت بالانتشار بشكل كبير في البلد فبعد ان كانت (1.8 في 2017) فقد اصبحت (2.8في 2019) بالنسبه الى عدد سكان العراق فنلاحظ ان هذا التطور هو تطور ملحوظ وجيد وله دور فعال، وبالنسة الى مساحة العراق فبعد ان كان (1.5 في 2017) اصبح (2.5 في 2019) اذن هناك العديد من الاجهزة قد انتشرت في البلاد ويدل هذا على تطور كبير واقبال واسع من قبل السكان على استخدام الخدمات الكترونية وسهول الوصول أليها بسرعة وبدون جهد.

اما بالنسبه الى (Point of sale--POC) فهي نقاط البيع بالتجزئة اذ يتم البيع في مكان وزمان واحد وبالنسة الى مساحة العراق فبعد ان كانت (11.7في 2017) قد اصبحت (27.8في2019) اذن نلاحظ ان عدد الاجهزة قد انتشرت بصورة كبيرة في البلد ويعني ان التطور المصرفي قد اصبح اكبر والشعب لديه وعي كبير للاستخداماتها بصورة جيدة ، وكذلك بالنسبه الى عدد السكان فبعد ان كان (13.8في 2017) فقد اصبح (31.0في 2019) انه تطور فوق الجيد بالنسبه للبلد ان نتشار كبير وواسع وراقي واقبال مهم من السكان للاستخدامها.

اما بالنسبه الى زين كاش فان التحويل المالي الالكتروني عبر هذه الشبكة تطور بنسبه كبيرة فبعد ان كان (6.1 في 2017) فقد اصبح (73.8 في 2019) هذا يعني ان معظم السكان قامت باستخدام التحويل الالكتروني وذلك لسهولتة وعدم ظياع الوقت واستثمار الجهود وامكانية التحويل في اي وقت.

اما بالنسبة الى اسيا حواله فبعد ان كانت (73.9في 2017) فقد اصبحت (26.2في 2019)هذا الانخفاض في استخدام الاسيا في التحويل بسسب كلفة التحويل العالية مما ادى باغلب السكان بالتحويل الى زين كاش.

ومما سبق نستنتج ان تطور القطاع المصرفي العراقي اسهم بشكل ملحوظ في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وكما يتضح ان التطور في بعض المؤشرات المشار أليها في البحث من الاسأليب الحديثة لتطوير البنى التحتية للقطاع المصرفي العراقي ومؤشرات القطاع المصرفي العراقي فضلا عن مؤشرات الاستثمارات الاجنبية المباشرة ان ذلك التحسن النسبي المشار أليه في تلك المؤشرات لايرتقي الى الاهداف المنشودة في المنافسة لمواكبه التطورات التي يشهدها الوضع الاقليمي والدولي لغرض جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة مما يتتطلب السعي الجاد الى تطوير أليه عمل القطاع المصرفي وتطوير البنى التحتية لهذا القطاع للمساهمة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وبالتألي تطوير الاستثمار المحلي .

مؤشر العمق المصرفي

يبين مؤشر العمق المصرفي Banking Depth مستوى تطور الوساطة المصرفيه من خلال سهوله الوصول الى الخدمات المصرفيه، وانخفاض تكلفتها، والتوسع في المؤسسات والادوات المصرفيه المختلفة، والتي تسهم في دعم عملية الاستثمار والتنمية الاقتصادية .وتمَّ قياس هذا المؤشر باستخدام متغيرين، الاول :هو نسبه ائتمان القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي.والثاني :نسبه ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي .

جدول رقم (17) العمق المصرفي بتكلفة مليار دولار

السنة	قروض القطاع الخاص (1)	ودائع القطاع الخاص (2)	الناتج المحلي الاجمالي (3)	مؤشر العمق المصرفي للقروض (3/1)	مؤشر العمق المصرفي للودائع (3/2)
2003	552.987	2.105.500	295.857.886	1.9	1.1
2004	620.267	3.075.000	481.166.555	1.3	1.2
2005	950.287	4.318.000	616.734.895	1.5	1.5
2006	1.881.014	6.550.000	740.081.874	2.5	2.5
2007	2.387.433	8.041.000	851.094.155	2.8	2.8
2008	8.022.320	11.615.671	978.758.278	8	8.1
2009	9.292.022	12.686.218	139.330.200	6.6	6.6
2010	8.527.131	13.711.611	162.064.565	5.3	8.5
2011	11.356.308	18.192.612	217.327.107	5.2	8.4
2012	14.650.102	21.115.540	254.225.490	5.8	8.3
2013	16.944.533	24.450.014	273.587.529	6.2	8.9
2014	17.745.141	24.702.632	285.900.633	6.9	9.5
2015	18.070.058	23.636.904	191.715.791	9.4	12.3
2016	18.164.883	23.697.049	196.536.350	9.2	12
2017	19.456.711	25.990.066	225.722.376	8.6	11.5

2018	19.834.093	26.863.899	251.064.479	7.9	10.7
2019	21.295.245	31.144.296	266.190.571	8	11.7

المصدر ،البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، تقرير الاستقرار السنوي للسنوات (2016 2019)

من خلال الجدول اعلاة نلاحظ ان مؤشر العمق المصرفي للقروض كان (1.9مليلر دولار في 2003) وهي نسبة قليلة واقرب ماتكون معدومة وهذا يدا على مستوى القروض قليل جدا وغير فعال وليس لة الدور الكبير في القطاع المصرفي العراقي . وقد بدى هذا المؤشر في التطور بصورة ملحوظة ومميزة فس السنوات التالية حيث بلغ (8

مليار دولار في 2008) وهي نسبة جيدة ولها دور في القطاع المصرفي العراقي ، وبدى التطور شي فشي حتى بلغ هذا المؤشر (9.2 في 2016) وهي نسبة جيدة دلت على توافد المستثمرين للاقتراض . ومن ثم انخفضت هذة النسبة الى (8مليار دولار في 2019) وذلك بسبب الضروف الامنية والسياسية التي مر بها البلد وخاصة مظاهرات تشرين وحصول جاحة الوباء كورنا وادى الى تعطيل الاستثمارات .

اما بالنسبة الى مؤشر العمق المصرفي بالنسبة الودائع فنلاحظ ان حجم تلك الودائع قد بلغ (1.1 مليار دولار في 2003) وهي نسبة قليلة جدا وليس لها الدور الفعال في القطاع المصرفي وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وكان السبب في هذة النسبة المتدينة هي سقوط النظام وعدم وجود امن وضروف سياسية متدهور ووظع اقتصادي غير مستقر ، ومن ثم بدت الاستقرار والاوظاع الامنية والسياسية والاقتصادية استقرت بشكل ملحوظ حيث بلغت (8.5 مليار دولار في 2010) وهي نسبة ملحوظة وجيدة ولها دور في القطاع المصرفي وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، وفي السنوات التالية بدءات هذة النسبة بتطور مستمر ومتتالي ولها دور فعال ، حتى وصلت الى (12.3 مليار دولار في 2015) وهي نسبة عالية ولها دور كبير في القطاع المصرفي وجذب الاستثمارات ودليل على تطور الاوظاع الاقتصادية والسياسية والامنية للبلد وان المستثمر الاجنبي قد بدى بالاستثمار وايداع الودائع لدى المصارف العراقية ، ومن ثم انخفظت هذة النسبة الى (11.7 مليار دولار في 2019) ويعود السبب في هذا الهبوط الى وذلك بسبب الضروف الامنية والسياسية التي مر بها البلد وخاصة مظاهرات تشرين وحصول جاحة الوباء كورنا وادى الى تعطيل الاستثمارات.

ومن هنا نستنتج ان للقطاع المصرفي العراقي دور كبير في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وهذا ينفي الفرضية الاولى ، اما بالنسبة الى المؤشرات فانها ليست انعكاس للعمل القطاع المصرفي العراقي وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية .

الاستنتاجات

&

التوصيات

الاستنتاجات

1- العمل على ايجاد بيئة تشريعية مصرفية تمنح القطاع المصرفي العراقي حرية العمال والتطوير تنسجم مع التطور الخارجي الاقتصادي الماالي

2- تعكس مؤشرات القطاع المصرفي العراقي طوال مدة البحث (2003-2019) ان الائتمان الممنوح بشكل متزايد وزيادة حجم الودائع الجارية خصوصا في المدة الاخيرة من البحث .

3- اثرت الظروف السياسية والاقتصادية والامنية قد اثرت بصورة واضحة على أليه عمل القطاع المصرفي .

4- ان قوانين الاستثمارات الاجنبية الحالية لا ترتقي الى تحفيز الاستثمارت الاجنبية المباشرة والدخول الى دائرة المنافسة اقليميا لجذب تلك الاستثمارات .

5- ان زيادة اعداد المصارف الاجنبية يعد مؤشراً على قدره وامكانية القطاع المصرفي العراقي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

6- انخفاض الكثافة المصرفية في العراق ,إذ لا تتعدى (% 1.3) أي بواقع 27 ألف نسمة لكل فرع مصرف ,في حين تبلغ هذه الكثافة بواقع (1 مصارف لكل 10 آلاف نسمة) في البمدان المتقدمة ,وقد يكون مصرف واحد لكل عشرة آلاف نسمة في بمدان أخرى مثل لبنان.

7- ان التحسن النسبي في بعض المؤشرات في القطاع المصرفي العراقي لايرتقي الى المنافسة في جذب الاستثمارات الاجنبية اقليما ودوليا .

8- هناك تطور بصورة ملحوظة في مؤشرات الشمول المالي كان لة تاثير في القطاع المصرفي العراقي.

9- ان للصراف الالي دورا ملحوظا في تطور القطاع المصرفي العراقي اذ بلغ عدد الصراف الالي (700) صراف في عام (2019).

10- هناك زيادة واضحة في التدفقات الاجنبية المباشرة الى العراق اذ بلغت تلك التدفقات (3076) في عام (2019)

التوصيات

1- تشريع قوانين جديدة تدعم الاستثمارات الاجنبية المباشرة واعادة النظر بالتشريعات الحالية لتحقيق ذات الاهداف.

2- ضرورة اعادة النظر في عمل القطاع المصرفي العراقي وذلك لدعم الاقتصاد العراقي ودفع عجلة التقدم والازدهار وتحقيق كفاية اقتصادية.

3- ضرورة توفير الامن للشركات والمؤسسات المالية التي تستثمر في العراق وتوفير غطاء قانوني لحماية المستثمرين .

4- العمل على تطوير الموارد البشرية بالتأهيل والتدريب وذلك بما يتناسب مع عملية التحديث والتطوير ومع (متطلبات التقنية المصرفية الحديثة).

5- يعد الاستقرار الاقتصادي والسياسي من اهم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لذا يتطلب السعي الجاد لوضع الخطط والبرامج وتهئيا الظروف التي تضمن تحقيق ذلك .

6- نشر الوعي المصرفي واستخدام التكنولوجيا الحديثة بشكل اوسع لغرض المساهمة في تطوير أليه عمل القطاع المصرفي العراقي .

7- التعاون فيما بين المصارف العراقية والمصارف العالمية ذات الأهداف المشتركة خارج الدولة من(أجل تقديم خدمات مصرفية دولية متكاملة وزيادة نسبة جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة) .

8- إعطاء دور أكبر لممصارف الخاصة في ظل آلية السوق عمى جذب الودائع ومنح الائتمانات من خلال وضع اللوائح والقوانين التي تساعد على ذلك ,خصوصاً إن عدد المصارف الخاصة تجاوز عدد المصارف الحكومية بكثير

9- حث الباحثين وتشجيعهم على البحث عن الاليات التي تسهم في تطوير أليه عمل القطاع المصرفي العراقي لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والمساهمة في تطوير الاقتصاد العراقي .

المصادر

المصادر العربية

اولا : القران الكريم

ثانيا : الكتب

1- الشمري ، صادق راشد ، ادارة العمليات المصرفيه ، مداخل وتطبيقات ، الطبعة الاولى ،أليازوري ، عمان الاردن، 2018 ،298.

2- الشمري & حمزة، مايح شبيب&حسن كريم ،التمويل الدولي اسس نظرية واسأليب تحليلية ، الطبعة الاولى ،دار ضياء للطباعة والنشر، النجف الاشرف ،2015، 170.

3- الصيرفي ، محمد ادارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الطبعة الاولى، مصر، 2007 ، 7.

4- النصيري ، سمير ،ًالقطاع المصرفي العراقي التحديات ولستراتيجية الاصلاحً ، شبكة الاقتصادين العراقين ، 2015، 9.

5- عبدالله &الطراد ، خالد امين &اسماعيل ابراهيم ، ادارة العمليات المصرفيه المحلية والدولية، الطبعة الاولى ،دار وائل للنشر ، عمان الاردن ، 2006، 29.

ثالثا: الرسائل والاطاريح الجامعية

1- الجبوري & عثمان ، سفيان صالح & كمال الدين محمد ، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلاد العربية (للمدة 2004-2015 دراسة مقارنة بين العراق والاردن) ، اطروحة مقدمة الى جامعه النيل للدراسات العليا للنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد ، السودان ، 2018، 29و30.

2- عرفات & الكيلاني، فتي شوكت & جمال احمد ، بطاقات الائتمان البنكية في الفقة الاسلامي ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الفقة والتشريح جامعة النجاح الوطنية، فلسطين ،2007، 34.

رابعا: البحوث والدوريات

1- اتحاد المصارف العربية، تطورات القطاع المصرفي العراقي لعامين 2016و2017، الامانه العامة_ ادارة الدراسات والبحوث، 2018، 1و2.

2- احمد & خضير ، موفق & حلا سامي ، الاستثمار الاجنبي المباشر واثرة على البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجله الادارة والاقتصاد ، جامعه كربلاء ، المجلد 22، العدد 80، العام 2010، 149.

3- التميمي ، سامي عبيد ، الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار 13 لسنة 2006 المعدل، الغري للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 3، العدد 8، العام 2007، 206.

4- الجبوري ، عبد الخالق دبي، اثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر العراق نموذجا (2003-2013) ، مجله الاقتصادية للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 18، العدد2 ، العام 2014 ، 153.

5- الجومرد & الجلبي ، اثيل عبد الجبار وابراهيم اديب ، راس المال البشري والاستثمار الاجنبي المباشر ، مجله جامعه الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد12،العدد 28،عام 2020، 354

6- الحيألي ،ياسمين هلال ، معالجة المعوقات والاصلاح المصرفي في العراق ، مجله كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعه ، العدد 59 عام 2019، 319.

7- الراوي &نايف ،علي عبدمحمد و احمد جبار ، الجهاز المصرفي العراقي وتدفقات الاستثمار الاجنبي للمدة (2005-2016)، مجله دنانير ،العدد 17 عام 2019، 16.

8- الربيعي ، فلاح خلف ، قياس وتحليل المحددات الاقتصادية الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (1988-2013)، المجله العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد47، عام 2015، 100.

9- السويدي ، ميثم عبدالخضر، النشاط المصرفي في العراق خلال الحكم العثماني المتاخر والاحتلال البريطاني ، مجله العلوم الانسانية ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، المجلد 23، العدد الاول ، عام 2016 ، 278.

10- العنكود & خبصي ،كامل عبدخلف & ممتاز مطلب، الاستثمار الاجنبي وظماناتة في القانون العراقي ، مجله جامعه تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد3 ، العدد10 ، عام 2013، 135.

11- العنيزي ،وسام حسين ، قياس كفاءة القطاع المصرفي الخاص باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي للمدة (2007-2011)،مجله الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،العدد 35عام 2015، 111.

12- الغالبي& عطشان، عبد الحسين جليل &احمد حسن ، الجهاز المصرفي واثرة في المتغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق، مجله الاقتصادي الخليجي العدد 17 عام 2009 ، 15.

13- الفكيكي ، علي محمود ، نحو بيئة استثمارية جاذبه في العراق ، مجله المنصور ، عدد 14، عام 2010، 5و7.

14- اكبر ، زهير علي، مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، البنك المركزي العراقي ،2008، 3.

15- الكاظمي ،مصطفى ، دور المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية في العراق من سنة (2012-2014) دراسة حالة في المصارف الإسلامية العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية ،المجلد الثالث عشر . العدد 43،الفصل الثاني2018 ،124.

16- المرعاني&اسعد، بيار محمد& زيرفان عبد المحسن ، تحليل قدره المصارف العامله في اقليم كردستان العراق على الايفاء بقانون الاستثمار، مجله العلوم الاقتصادية جامعه دهوك، العدد 35 عام 2014 ، 52.

17- النعيمي & كداوي ، زهراء احمد محمد & طلال محمود ،تحليل التنافسية للمصارف الخاصة العراقية، مجله تنمية الرافدين، العدد 119 عام 2018، 152.

18- النصيري ، سمير صبري ، القطاع المصرفي العراقي التحديات وفرص الاصلاح ، شبكة الاقتصادين العراقين ، عام 2016، 11.

19 - الوزني ، عادل عيسى ، تقيم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق ، مجله الادارة والاقتصاد ، جامعه كربلاء، المجلد ال8، العدد 32، عام 2019، 362و375.

20- الهئية الوطنية للاستثمار ، دراسة في ضوء احكام القانون العراقي رقم 13لسنة 2006 المعدل، مجله المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد1 ، العدد3 ، عام 2016، 607.

21- بتال &الدليمي ، احمد حسين &فيصل غازي ، استعمال مؤشر هيرفندال_هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العامله في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2011_2016) ، مجله تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 4،العدد 44،عام 2018، 324.

22- بتال &الدليمي ، احمد حسين &فيصل غازي ، اثر المنافسة المصرفيه في التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي)، مجله الدراسات المالية والنقدية، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الرابع ،عام 2018، 7و8.

23- جاسم ، محمد سلمان ، دور الاصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، مجله دراسات محاسبية وماليه ، المجلد12 ، العدد38 ،عام2017، 415.

24- جبار ،ابراهيم جاسم ، الاصلاح المصرفي في العراق الاسس والعناصر، مجله الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 19 عام 2015، 7.

25- جمال الدين ، دندن ، القيود القانونية المفروضة على عملية الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي ، مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد / 11 :العدد 03 :خاص(2021) ،

26- جمعه & علي ، عبد الرحمن عبيد &ياسر حسين، اصلاح القطاع المصرفي في العراق واثرة على الائتمان المصرفي للمدة (2004-2015)، مجله جامعه الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ال10 ، العدد 22، عام 2018، 35.

27- جواد ،طالب حسن ، تطبيق الاسأليب الكمية في القطاع المصرفي العراقي دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي-فرع البصرة، مجله القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، عدد3 عام 2005، 21و22.

28- حسن ،مها مزهر ، تقيم جاهزية القطاع المصرفي في العراق لانشاء نظام الودائع المصرفيه ،مجله المستنصرية للدراسات العربية ، العدد 53 ،عام 2016، 85.

29- حسن ، مها مزهر ، اثر هيكلية الودائع المصرفيه على الائتمان المصرفي في العراق للمدة 2008-2012، المجله العراقية للعلوم الاقتصادية ،العدد46،السنة 2015، 101.

30- حسين ، ابتسام علي ، سبل اصلاح وتطوير القطاع المصرفي في العراق ، مجله كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد58 ، سنة2019، 263.

31- خلف ، عمار عبد ، قياس اثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ، بحث مستل من اطروحة دكتوراة منشور في جامعه بونا ، الهند ،عام 2016، 182.

خزعل & علي ، نضال صاحب ، محمد بهاء ، اثر استخدام تقنيات الصيرفة الالكترونية في الصناعة المصرفية التنافسية ،مجلد 30،العدد4، 2017، 313.

32- خماط & كاظم ، سلمان كاظم & هلال علي ، بعض ملامح القطاع المصرفي العراقي ومتطلبات اصلاحة للمدة (2003-2013) ،مجله المثنى للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ال5،العدد 2، عام 2015، 171.

33- دهيم ، كوثر محمد، الخصخصة ودورها في تطوير القطاع المصرفي في العراق ، مجله الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 24، عام 2016، 5.

34- رشم &اخرون ،محمد حسن &اخرون ، قوانين الاستثمار في العراق ودورها في جذب الاستثمار الاجنبي ، مجله تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد خاص ، عام 2019، 108.

35- زبون ، امل اسمر ، الاصلاح المصرفي في العراق بين الواقع والتحديات ، مجله المثنى للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ال8 ، العدد 3، عام 2018، 124.

36- سعد ،منتظر فاضل ، التحديات التي تواجة القطاع المصرفي العراقي ، مجله الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ،العدد 5 عام 2015، 24.

37- سلمان ، تغريد داود، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الخارجية للبلدان النامية مع اشارة الى العراق ، المجله العراقية للعلوم الاقتصادية ،المجلد 23، العدد 64، العام 2020، ص81.

38- صبري ،سمير عباس ، البنك المركزي العراقي في مواجهة تحديات الجهاز المصرفي ، مجله الدراسات النقدية والمالية ، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي ،عام 2017، 153.

39- طعمة ، باسم علون ، قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 المعدل في الميزان ، مجله رساله الحقوق ، جامعه كربلاء ، المجلد4 ، العدد2 ، عام 2013، 23.

40- عباس جاسم، التطورات المصرفيه في العراق، المجله العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 13 عام 2007، 128.

41- عبد الصبار ،ازهار ، اثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة (2000-2012)، مجله الادارة والاقتصاد ، جامعه كربلاء ،العدد 11 عام 2012 ، 271.

42- عبد الكريم ،ليلى و جمال هداش ، الاندماج المصرفي كاحد أليات تطوير الاداء المالي للقطاع المصرفي العراقي، مجله العلوم الاقتصادية ، العدد18 عام 2017، 190.

43- عبد النبي ،وليد عيدي ، دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الازمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي ، البنك المركزي العراقي ، ايار 2018، 3 و7.

44- عبيد & ضاهر ،صلاح رمضان &عبدالحميد سلمان ، تحليل انماط الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع المصرفي العراقي (2003-2016)، المجله الاكاديمية لجامعه نوروز ، المجلد8 ، العدد4 ، العام 2017، 245.

45- عبدمحمد & جبار ، علي &احمد ، الجهاز المصرفي العراقي وتدفقات الاستثمار الاجنبي ، للمدة من (2005-2016) ، مجاة دنانير ، العدد17، 2019.

46- عبود ،رشا عباس ، متطلبات استخدام البطاقة الائتمانية في القطاع المصرفي العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، المجلد 5، العدد29، 2016 ، 4.

47- عوض ،ايمان احمد ، العلاقة السببية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المالية للقطاع المصرفي : دراسة تطبيقة على الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ، المجلد الثاني - العدد الأول – الجزء الثاني – 2021.

48- عودة&المرسومي، سوسن جبار & محمود حسين، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات ، Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences ،ISSN Vol /ISSN 1999 -558X Issue (12)،2020-36 ،128.

49- قاسم & المهداوي ،نسرين غألي & وفاء جعفر ، الوظائف التنموية للجهاز المصرفي وانعكاساتها على مسار التنمية السياحية المستدامة في العراق ، المجله العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد62، عام2019 ، 75.

50- كاظم ،فارس عبدالله ، اثر العلاقة بين استراتيجية اصلاح الجهاز المصرفي والتنمية المستدامة في العراق_ دراسة ميدانية لعينة من المصارف في بغداد،مجله كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعه ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن عام 2019، 128.

51- كاظم & داغر ، حسين جواد & منذر جبار، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيارالرقابه المصرفيه الدولية بازل2، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 4، عام 2008، 175.

52- محمد & محمد ، حاكم محسن &زينب سعدون، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع المصرفي ، مجله الادارة والاقتصاد ، جامعه كربلاء ، المجلد3 ، العدد9، عام 2014،7 .

53- محيسن ،علي راضي ، اثر الاصلاح المصرفي في اداء المصارف التجارية العراقية للمدة (2004-2010)،مجله دنانير ،العدد 6 ،عام 2011، 376.

54- مصطاف ، علي طارق ، التعاملات مع القطاع المصرفي ، مجله المصارف العراقية العدد18 عام 2015،6.

55- مناتي ، عدنان، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي) مع اشارة خاصة للعراق، مجله كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد52 ،عام 2017، 10.

خامسا: التقارير

1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والبحوث ، تقرير الاستقرار المالي في العراق ، للسنوات ، (2019-2010)

2- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والبحوث، تقرير القتصادي السنوي ، للسنوات (2003-2019).

3- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والبحوث، النشرة الاحصائيةالسنوية ، للسنوات (2003-2019).

4- التقارير السنوية الدورية للمصارف ألاتية (الرافدين، الرشيد، الزراعي، الصناعي،بغداد الاهلي ، الاستثمار العراقي الاهلي، الشرق الاوسط الاهلي، الاهلي العراقي، الائتمان العراقي،سومر التجاري الاهلي ، العراقي للتجارة ، كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية، اشور الدولي للاستثمار، المنصور الاهلي ، دجله والفرات للتنمية والاستثمار الاسلامي ، عبر العراق الاهلي ، انتركونتال الدولي، التنمية الدولي،النهرين الاسلامي ،الدولي الاسلامي

5- التقرير السنوي، ضمان الاستثمارللدول العربية ، الالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصادرات، الكويت ، للسنوات (2003-2019)

6- جريدة الوقائع العراقية ،2015، 13، 14.

المصادر الاجنبية

A- Thesis

1- Christian Kray& Sven Casteleyn, D eterminants of information and communication technologies for the online citizen participation adoption in urban contexts, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor in Information Management, NOVA Information Management SchoolUniversidade Nova de Lisboa,2018, 50

2- Edmore Mahembe , Foreing direct investment inflows tment inflows and economic with the growth in sadc countries - apanel data approach submitted in accordance requirements for the degree of master of commerce in the subject economic at the University of South Africa,2014, 8.

3- Gichamo& Karl-Markus Modén, Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Sub- Saharan Africa : a panel data analysis , Södertörns University |Department of Economics Master Programme, Thesis, 2012, 22.

B- BOOKS

1- Alexander Jordan & Alex Lenkoski , Tobit Bayesian Model Averaging and the determinants of Foreign Direct Investment , Institute of Applied Mathematics,heidelberg University,2018, 11.

2-Elizabeth Asiedu, Foreign Direct Investment in Africa:TheRole of Natural Resources Market Size, Government Policy Institutions and Political Instability, United Nations University,2006, 65.

3-Elizabeth Asiedu, Foreign Direct Investment in Africa: The Role of Natural Resources, Market Size, Government Policy, Institutions and Political Instability, United Nations University, 2006, 60.

4- Maziyar Ghasemi, Vahid Shafeiepour, Mohammad Aslani & Elham Barvayeh , The impact of Information Technology (IT) on modern accounting systems, Procedia - Social and Behavioral Sciences, v 5,2011, 113.

5- Michael R McNamara, Automated Teller Machine, United States Patent McNamara, v10, 2009, 3.

C- Articles and Research.

1- BIICL, Risk and Return –Foreign Direct Investment and the Rule of Law,2014, 20.

2- David Greenaway, Firm Heterogeneity, Exporting and Foreign Direct Investment, workshps .40, 2007, 20.

3- Dirk Willem te Velde , Enhancing spillovers froms fdi, dfid, 2019, 22.

4-Farid Ahmed1& Roop Lal Sharma& Aqib Mujtaba,financial inclusion and economic growth of gammu and Kashmir state : an empirical analysis, international conference on research developments in arts social science & humanitie the indian council, 2018,p82.

5- Holy Pondicherry, The Determinants of Foreign Direct Investment (FDI) in Singapore , Proceedings of the 12th Asia-Pacific Conference on Global Business, Economics, Finance and Social Sciences, 2017, 12.

6- Konstantin M. Wacker , Foreign Direct Investment and its Relationship to Activities of Multinational Corporations, European Central Bank (ECB), 2013, 8.

7- Mandira Sarma, Index of Financial Inclusion, Indian Council for Research on International Economic Relations , v7, 2008, p10.-

8- Maria.Ramona& Iuliana mazur , Forms and motivation of (FDI) ,sea, 2014, 535.

9- Marco Mutinelli &Lucia Piscitell, the banking sector andForeign direct investmentthe case of Italian banks in the '90s,V10,issue6,2001.

10- Matthias Busse & Jens Ko¨niger & Peter Nunnenkamp , FDI promotion through bilateral investment treaties: more than a bit, Diese Version ist zitierbar unter,v10,2010, 152.

11- Miao Wang, Manufacturing FDI and Economic Growth: Evidenc from Asian Economies , Economics Faculty Research and Publications, v9, 2009, 2.

12- Nazmi Zeqiri & Hykmete Bajrami , Foreign Direct Investment Types and Theories : The Significance of Human Capital, University of Business and Technology in Kosovo UBT Knowledge Center,v 45, 2016, 45.

13- NZIER, The importance of FDI, 2016, 7.

14- Olena Hrechyshkina& Maryia Samakhavets, IMPORTANCE OF(FDI) INfinaction for innovate development , Marketing and Management of Innovations , v 31,,2018, 341.

15- Pauline Henriette P. Tan, The Determinants of Foreign Direct Investment (FDI) in Singapore, Proceedings of the 12th Asia-PacificConference GlobalBusiness Economics Finance and Social Sciences , v 47 , 2017, 7.

16- Patricia Lindelwa Makoni , An extensive exploration of theries of (FDI) , Risk governance & control: financial markets & institutions , v5, 2015, 78.

17- Peter Nunnenkamp, Determinants of FDI in Developing Countries , ZBW, 2002, 28.

18- Pravin Jadhav , Determinants of foreign direct investment in BRICS economies: Analysis of economic, institutional and political factor , International Conference on Emerging Economies - Prospects and Challenges , v 37, 2011 , 7 .

19-Ratna Sahay, Martin Čihák, Papa N'Diaye, Adolfo Barajas, Srobona Mitra, Annette Kyobe, Yen Nian Mooi, and Seyed Reza Yousefi, Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals,intrnatinal monetary fund, v7,2015,p8.

20- Robert Read, Foreign Direct Investment in Small Island Developing States , UNA , v 8, 2007, 7.

21- S tefan Cristian Gherghina& Liliana Nicoleta Simionescu & Oana Simona Hudea , Exploring Foreign Direct Investment–Economic Growth Nexus—Empirical Evidence from Central and Eastern European Countries, MDPI ,2019. 24.

22- Sumit Agarwal, Neale Mahoney, regulating consumer financial products: evidence from credit cards, national bureau of economic ,v150,2013, 6.

23-Svitlana Naumenkova, Digital financial inclusion: evidence from Ukraine, Investment Management and Financial Innovations, v5,2019,p195.

24- Vivian Couto, Does Foreign Direct Investment Lower Income Inequality?New Evidence and Discussio n on the Role of Service Offshoring (Captive Centers), Final paper: redlas conference, 2018, 78.

25- Weihua SU1, Dongcai zhang, Chonghui & Josef abrham, Determints of (FDI) un the visegrad group countries after the eu enlargement, Technological and Economic Development of Economy, 2018, 63.

D-JOURNAL

1- Alycia Chin, Helping consumers to evaluate annual percentage rates (APR) on credit cardsManuscript, accepted for publication in Journal of Experimental Psychology: Applied,v8,2019, 4.

2- Brucea Blonigen, A Review of the Empirical Literature on (FDI) Determinants , Atlantic Economic Journal,v7,2005, 390.

3- Bruce A. Blonigen, Determinants of foreign direct investment, Canadian Journal of Economics, v47,2014, 789.

4- Christina Sakali , Determints of (FDI) in Bulgaria an econometric analysis using panel data, Journal of Economics and Business,v 32,2013, 77.

5- Charles Blankson, International Journal of Bank MarketingEmerald Article:College students' consumption of credit cards, The current issue and full text archive of this journal is available at,v54,2012, 564.

6- Diana N-Peline Kombui& Richard Angelous Kotey, Foreign Direct Investment in an Emerging Economy: exploring the determinants and Causal Linkages, Academic Journal of Economic Studies ,v 5, 2019, 52.

7-Julan Du&Yi Lu&Zhigang Tao, Economic institutions andFDIlocation choice:evidenc from US multinationals in China, Journal of Comparative Economics, v:36,2008, 414.

8- Korna, Johnmark M., Ajekwe, Tagher , Idyu, Isaac A**.** Is the banking sector Alnegere attriactive to foreign direct investmen, *IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM) e-ISSN: 2278-487X. Volume 7, Issue 4 (Jan. - Feb. 2013)*

9- Laura Alfaro& Sebnem Kalemli-Ozcan& Selin Sayek, FDI, Productivityandfinancial Development, Journal compilation © Blackwell Publishing Ltd, v67,2009, 115.

10-Mihail N. Dudin, Finacial inclution as A strategy for enhanced economic growth and developments , Journal of Interne Status of Financial Inclusion in India, Persisting Challenges and Way Forward, Banking and Commerce, v43,2017,p5.

11- Ms. Richa Aggarwal, Financial Inclusion in India: Challenges and Opportunities, International Journal of Research (IJR),v1,2014,p558.

12- Namita Swain& Ajay Jain, Status of Financial Inclusion in India, , International Journal of Recent Technology and Engineering (IJRTE),v60,2019, p269.

13- Odusina, Ayokunle Olumide, Automated Teller Machine usage and Customers' Satisfaction in Nigeria, Global Journal of Management and Business Research: C Finance ,v11, 2017, 56.

14-Parneet Kaur& Varun Abrol, Measuring Financial Inclusion in Jammu & Kashmir State: An Empirical Study, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM) , v23,2018,p38.

15- Peter J Buckley, The determinants of Chinese outward foreign direct investment , Journal of International Business Studies, v2 , 2007, 501.

16- Vintila Denisia, Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories, European Journal of Interdisciplinary Studies,v2,2010, 106.

17-Sandhra Ashok& Swathy S. Nair& Krishna M.B, The Impact on Financial Inclusion in the Successful Implentation of PradhanMantri Jan DhanYojana (PMJDY) Scheme, International Journal of Innovative Technology and Exploring Engineering(IJITEE) ,v44 ,2019,p407

18- Yassin Elshain Yahia1, Liu Haiyun2, Muhammad Asif Khan3, SayyedSadaqat4 Hussain Shah5, Mollah Aminul Islam6, The Impact of Foreign Direct Investment on Domestic Investment: Evidence from Sudan , International Journal of Economics and Financial Issues , v 2146, 2019 , 2.

19- Yilmaz Bayar&Rita Remeikiene&Armenia Androniceanu&Ligita Gaspareniene & Ramunas Jucevicius , the shadow economy , human development and FDI in flows, Journal of Competitiveness , v 23 ,2020, 9.

20- Yuanfei Kang a& Fuming Jiang , FDI location choice of Chinese multinationals in East and Southeast Asia: Traditional economic factors and institutional perspective , Journal of World Business, v 47, 2012 , 46.

E- WORKING BAPER

1- Fernando Mistura&Caroline Roulet, The determinants of Foreign Direct Investment , oecd working papers on international investment,2019, 28.

2- Kazunobu hayakwa & Fukunari kimura & Hyun –Hoon LEE , How Does Country Risk Matter for Foreign Direct Investment, ERIA Discussion Paper Series,v3, 2013, 8.

C- REPORTS

1-Global Partnership for Financial Inclution ,2016, 4.

2- United Nations Conference Trade And Development, 2008, 48.

3- United Nations Conference Trade And Development, 2015, 90.

4- United Nations Conference Trade And Development,2018, 150.

5- United Nations Conference Trade And Development,2019 , 231.

6- United Nations Conference Trade And Development,(2003-2019)

7- World Investment Report, 2007, 248.

8- World Investment Report, 2017, 124

Abstract

The research aims to show whether the Iraqi banking sector has a role in attracting foreign direct investment, as the Iraqi banking sector is a mainstay in the growth of the Iraqi economy and attracting foreign direct investment. The banking sector consists of banks (governmental 7 banks) (commercial 24 banks) (Islamic 24 banks) (The research aims to review the reality of the Iraqi banking sector and show its indicators and the possibility of advancing the reality and the theoretical and conceptual framing of foreign direct investments and reviewing their reality and indicators and knowing the relationship between the work of the Iraqi banking sector and contributing to attracting foreign direct investment. The research was based on two hypotheses: The first (doesn't the Iraqi banking sector have a role in attracting foreign direct investment?) (And the second is not that foreign direct investment institutions in Iraq are a reflection of the banking sector's work?). The research methodology relied on the inductive and analytical method, reviewing and analyzing the indicators and data available in this regard to determine the relationship between the work of the banking sector and the attraction of foreign direct investment.

The research reached a set of conclusions:

1- Working to create a legislative banking environment that gives the Iraqi banking sector freedom of workers and development in line with the external economic and financial development.

2- The ATM has a remarkable role in the development of the Iraqi banking sector, as the number of ATMs reached (700) in (2019).

The most important recommendations that came out of the research are:

1- The need to reconsider the work of the Iraqi banking sector in order to support the Iraqi economy and push the wheel of progress and prosperity and achieve economic adequacy.

2- Cooperation between Iraqi banks and international banks with common goals outside the country in order to provide integrated international banking services and increase the percentage of attracting foreign direct investment.

Repuplic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Reserch
Qadisiyah University
College of Aministration and Economic
Department of Banking and Finance Science

The Iraqi banking sector and its role in attracting foreign direct investment after 2003

Research submitted to

Council of the College of Administration and Economics - Al-Qadisiyah University as part of the requirements for obtaining a master's degree in banking and financial sciences

BY

Jenan Mohammed Khudhair

Supervisior

A.P.D. Mohammed Nima Al-Zubaidi

2021 AD 1442AH